



أثر الصدمات العالمية على علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين

دراسة قياسية باستخدام Augmented ARDL

د. فايز عبد الهادي أحمد محمود

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

fa103@hotmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول - الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمود، فايز عبد الهادي أحمد (٢٠٢٤). أثر الصدمات العالمية على علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين: دراسة قياسية باستخدام Augmented ARDL، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١)، ١١٥-١٧٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر الصدمات العالمية على علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين

دراسة قياسية باستخدام Augmented ARDL

د. فايز عبد الهادي أحمد محمود

المخلص:

تتمثل العولمة في هيمنة النموذج الغربي، كنموذج عالمي، من خلال حركة تدفقية بين مختلف أنحاء العالم، لمجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والابدولوجية، التي تتخطى الحواجز الجغرافية والزمانية والمكانية بين الدول، وزيادة تفاعلها في كافة اتجاهات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مستخدمة التكنولوجيا للمعلومات والاتصالات، لتشكل إحدى الظواهر العالمية الهامة منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين، واحتلت جدلاً واسعاً بين المعارضين والمناصرين، فدفعت ذلك العديد من الباحثين لدراساتها باختلاف مجالاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية إلى غير ذلك، التي تتشابه وتتفاعل لتصب تأثيرها الايجابي والسلبى في حياة البشر باختلاف جنسهم، فتظهر محصلة هذه النتائج في التأثير على الفوارق بين الجنسين، وهو ما يثير عدة تساؤلات تتمثل في الآتي:

ما هو تأثير العولمة على الفوارق بين الجنسين؟ وما هو نوع ودرجة تلك العلاقة؟
ما هو تأثير الصدمات العالمية متمثلة في الأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد ١٩ على العلاقة بين العولمة والفوارق بين الجنسين؟
ما هو أفضل نموذج لتقدير العلاقة بين العولمة كمتغير مستقل والفوارق بين الجنسين كمتغير تابع على مستوى جميع دول العالم؟

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل العولمة في هيمنة النموذج الغربي، كنموذج عالمي، من خلال حركة تدفقية بين مختلف أنحاء العالم، لمجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والابدولوجية، التي تتخطى الحواجز الجغرافية والزمانية والمكانية بين الدول، وزيادة تفاعلها في كافة اتجاهات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مستخدمة التكنولوجيا للمعلومات والاتصالات، لتشكل إحدى الظواهر العالمية الهامة منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين، واحتلت جدلاً واسعاً بين المعارضين والمناصرين، فدفعت ذلك العديد من الباحثين لدراساتها باختلاف مجالاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية إلى غير ذلك، التي تتشابه وتتفاعل لتصب تأثيرها الايجابي والسلبى في حياة البشر باختلاف جنسهم، فتظهر محصلة هذه النتائج في التأثير على الفوارق بين الجنسين، وهو ما يثير عدة تساؤلات تتمثل في الآتي:

ما هو تأثير العولمة على الفوارق بين الجنسين؟ وما هو نوع ودرجة تلك العلاقة؟
ما هو تأثير الصدمات العالمية متمثلة في الأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد ١٩ على العلاقة بين العولمة والفوارق بين الجنسين؟

ما هو أفضل نموذج لتقدير العلاقة بين العولمة كمتغير مستقل والفوارق بين الجنسين كمتغير تابع على مستوى جميع دول العالم؟

ونظرا لما تعرض له مفهوم الجندر من خلاف ولم يتم التوصل لتحديد مفهوم له من خلال المؤتمرات الدولية رغم استخدامه، ووجود اختلاف في المفهوم بين اللغات المختلفة، لذلك لم يستخدم الباحث مفهوم الجندر إلا في المواضيع التي ناقش فيها المؤتمرات العالمية للمرأة، أما في غير ذلك لم يفرق في هذا البحث بين النوع الاجتماعي (الرجل والمرأة) والنوع البيولوجي (الذكر والأنثى)، خاصة أن الفوارق التي تم قياسها في التنمية البشرية ترتبط بالفوارق بين الجنسين كنوع بيولوجي (ذكر وأنثى)

ثانيا: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الآتي:

- ١- الاهتمام العالمي بالفوارق بين الجنسين
- ٢- الاهتمام العالمي بالعولمة
- ٣- ضرورة الربط بين العولمة والفوارق بين الجنسين
- ٤- توضيح أثر الصدمات العالمية على علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين

ثالثا: الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- ١- دراسة التطور التاريخي لمفهوم الفوارق بين الجنسين.
- ٢- تحديد الآثار الايجابية والسلبية للعولمة على الفوارق بين الجنسين.
- ٣- تحديد معامل ارتباط بيرسون بين العولمة والفوارق بين الجنسين
- ٤- بناء النماذج القياسية للعلاقة بين العولمة والفوارق بين الجنسين في الاجل القصير.
- ٥- تحديد أثر الصدمات العالمية على تأثير العولمة على الفوارق بين الجنسين

رابعا: فروض البحث:

- ١- توجد علاقة ارتباط عكسي بين العولمة والفوارق بين الجنسين
- ٢- أثرت الصدمات العالمية سلبيا على علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين
- ٣- الأزمة العالمية كوفيد ١٩ أشد حدة وتأثير على علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧م
- ٤- أفضل تقدير للعلاقة بين مؤشر العولمة ودليل الفوارق بين الجنسين على مستوى العالم هو نموذج ARDL
- ٥- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين بين مؤشر العولمة ودليل الفوارق بين الجنسين.

خامسا: مصادر البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات عن طريق الدراسة المكتبية لمجموعة الأبحاث والدراسات الخاصة بمعدل التبادل التجاري والعوامل المؤثر عليه، على مستوى الاقتصاد النظري والاقتصاد التطبيقي والاقتصاد القياسي، والإحصاءات الخاصة بكل من العولمة بالاعتماد على (مؤشر KOF للعولمة) للمعهد الاقتصادي السويسري، والإحصاءات الخاصة بالفوارق بين الجنسين (GII) للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

سادسا: طريقة البحث

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي في دراسة العولمة وتأثيرها على الفوارق بين الجنسين من خلال التحليل النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة في الموضوع، وأدوات الاقتصاد القياسي بالاعتماد على برنامج EViews.

سابعا: محتويات الدراسة:

يتكون هذا البحث من

علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين

مؤشرات العولمة والفوارق بين الجنسين.

الدراسة القياسية

ثامنا: الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تختلف جوانبها في دراسة العولمة، كما توجد الكثير من الأبحاث التي تدرس الفوارق بين الجنسين ، ولكن لا توجد دراسة واحدة عن أثر العولمة على الفوارق بين الجنسين

الفصل الأول

علاقة العولمة بالفوارق بين الجنسين

حتى يتم فهم طبيعة العلاقة بين العولمة والفوارق بين الجنسين وتوضيحها وتفسيرها، سوف يتم أولاً توضيح التطور التاريخي لقضايا المرأة والفوارق بين الجنسين، وذلك لأن تأثير العولمة على الفوارق بين الجنسين تم من خلال مؤتمرات المرأة وتطورها التاريخي بالاعتماد على أدوات العولمة، لذلك تم تقسيم الفصل الأول كالآتي:

١- التطور التاريخي لقضايا المرأة والفوارق بين الجنسين.

٢- أساسيات العولمة.

٣- أثر العولمة على الفوارق بين الجنسين

١- أساسيات العولمة

(١-١)- تعريف العولمة

تعددت تعريفات العولمة ومن أهم تلك التعريفات الآتي:

عرف صندوق النقد الدولي العولمة في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) لسنة ١٩٩٧، بأنها الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتزايد بين دول العالم، من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا، وزيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية. (IMF, 1997) (IMF, 1999) (Michel, 1995)، وعرفها الأكتاد بأنها التفاعل الدولي المتزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية، وأسواق رأس المال، وإلغاء كافة أنواع القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي. (الأكتاد، ٢٠٠٧) فهي الانتشار الكثيف على مستوى الكرة الأرضية بأكملها، للسلع والخدمات، والوسائل التقنية الحديثة، ورأس المال، والأفراد. (الخرزجي، المشهداني، ٢٠٠٤) فهي مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والأيولوجية، ويوجد عند أساسها الاقتصادي، تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات من خلال الشركات عابرة الجنسيات، واندماج أسواق رأس المال والنقود وتضافر تقنيات الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية. (روسنا، ١٩٩٧) (J. Rosenau, 1996) (النشار، ١٩٩٩) فهي تمثل صراع تاريخي بين المركز والأطراف، بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بين الشمال والجنوب، بين الاستعمار والتحرير، بين الهيمنة والاستغلال. (أمين، ١٩٩٩) ومما سبق فهي إكساب الشيء طابع العالمية. (إسماعيل، ٢٠٠١). (الجابري، ١٩٩٧) وذلك ما أقره مجمع اللغة العربية. (العمر، ٢٠٠٣)

كما تعرف العولمة بأنها فرض نموذج معين على البشر جميعاً، والقضاء على الخصوصية، والتنوع، والاختلاف. (أبو صقر، ٢٠٠٠) وفرض النموذج الغربي، الذي يريد أن يصب العالم كله داخل قالب المكون لهذا النموذج، على المستوى السياسي والاقتصادي والقيمي والثقافي والعسكري. (عمارة، ٢٠٠١) (المبروك وأخرون، ١٩٩٩) فهي تمثل الهيمنة، والسيطرة الشاملة على الحياة بمختلف الصور والأشكال، والأساليب المباشرة وغير المباشرة، لفرض نموذج الحياة الأمريكي على العالم. (أبو عزاد، ٢٠٠٤) (المرسي، ١٩٩٩)، وبذلك تعني الانسلاخ عن قيم ومبادئ، وتقاليده وعادات الأمة، وإلغاء كيانها وذوبانها في الآخر، فهي ترتبط بالهيمنة، وقمع وإقصاء الخصوصية. (المديني، ٢٠٠٣) وبالتالي فالعولمة تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع الاقتصاديات والبلدان

،وتخضعها لنظام واحد. (غليون، أمين، ١٩٩٠) فهي نظام يقوم على العقل الالكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات، والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة، والحضارات، والثقافات، والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم. (بكار، ٢٠٠١) (الشيباني، ٢٠٠٠) وبذلك يمكن تعريف العولمة بأنها فرض النموذج الغربي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ليهيمن على العالم من خلال ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٢-١)- نشأة العولمة:

اختلف الباحثين تاريخ نشأة العولمة، رغم أنها كمصطلح ظهر وانتشر بانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١م وسقوط الاتحاد السوفيتي سياسيا واقتصاديا في العام. (البيلوي، ١٩٩٩) (الدجاني، ٢٠٠١) (الخصيري، ٢٠٠١) (الموسي، ١٩٩٩) فانفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم حيث بدأ الحديث عن نموذج واحد - النموذج الأمريكي- مؤهل لقيادة العالم وتعميم تجربته وثقافته على العالم.(قابل، ٢٠٠٣/٢٠٠٤) (أبو زعور، ١٩٩٨).

فهنالك من يرى انها قديمة قدم التاريخ ذاته وترتبط بتاريخ الحضارات والامبراطوريات التي ظهرت على مر التاريخ، فكانت هناك حضارة تنصدر باقي حضارات العالم، مثل حضارات الشرق القديم، كالصين وفارس، والرومان حتى نصل للعصر الحديث بقيادة أمريكا، فهي ظاهرة مرتبطة بالهيمنة السياسية عبر التاريخ، وهناك من يرى أن العولمة ظهرت في القرن الخامس عشر، حيث ارتبطت بظهور الدولة القومية في تاريخ المجتمعات المعاصرة. (حنفي، ٢٠٠٢)

(٣-١)- خصائص العولمة (صقر، ٢٠٠١) (عبد الحميد، ٢٠٠٢) (الحمش، ٢٠٠٦) (محمد، ٢٠٠٦) (بلوناس، ٢٠٠٨) (المشريقي، ٢٠٠٣) (العظم، ١٩٩٩)

إن المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يكشف عن مجموعة من الخصائص التي تميزها والتي من أهمها:

- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- السعي لاكتساب القدرات التنافسية.
- سيادة النظام الرأسمالي.
- العولمة ذات طابع ديناميكي حركي متكامل الجوانب والأبعاد. (الخصيري، ٢٠٠١)
- التأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي. (عبد الرحمن، ١٩٩٨)
- يزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم.
- تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية.
- إلغاء الحدود السياسية (عبد الرحمن، ١٩٩٨).
- ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، فتم تجزأة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول. (النجار، ١٩٩١)
- تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات بسبب قدرتها في الإنفاق على جهود البحث والتطوير. (عبد الحميد، ٢٠٠٢)
- تزايد دور المؤسسات الدولية في إدارة العولمة:
- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة. (حاتم، ٢٠٠٥)

- تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة (الأنكثاد ، ٢٠١١)
- التحيز للنموذج الغربي وتعميمه وفرض سيطرته وهيمنته (القاضي ، ٢٠٠٧)
- تزايد حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات (World Trade Organization, 2011)
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل: الفقر، التنمية المستهدفة، التلوث، وحماية البيئة، التنمية البشرية و التوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات و التعاون لحلها.
- العقوبات الاقتصادية.
- انتشار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يزيل بسرعة الحواجز بين الدول.
- إضعاف الدولة: إضعاف سلطة الدولة على هويتها الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية.

(٤-١) - أسباب العولمة

من أهم الأسباب التي أدت إلى ظاهرة العولمة ما يلي: (عطايا ، ٢٠٠٢)

- التقدم الهائل في ثورة الاتصالات والمعلومات
- حاجة الدول الصناعية إلى أسواق خارجية، لتصريف فائض الإنتاج .
- سهولة انتقال رؤوس الأموال، إلى مناطق اليد العاملة الرخيصة.
- تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان يشارك أمريكا زعامة العالم.
- زيادة أهمية أسواق المالي العالمية
- التوجهات الاقتصادية العالمية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- تطور صناعة الخدمات المالية والمصرفية.

(٥-١) - أنواع العولمة:

يمكن تقسيم العولمة وفق مجالاتها الرئيسية إلى:

(١-٥-١) - العولمة الاقتصادية: تتمثل في سيطرة النظام الرأسمالي، كنظام عالمي، يتسم بحرية التجارة الدولية متعددة الأطراف، مع إزالة العوائق أمام تجارة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد، في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وزيادة الاندماجات والتحالفات، بين المشاريع المتنافسة، لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، مع فرض الشركات متعددة الجنسية شروطها، وتقليص قدرة الحكومات الوطنية. (علي ، ٢٠٠٣) (أمين ، ١٩٩٧) (عبدالحميد ، ٢٠٠٢) (حمد النيل ، ٢٠٠٤)

(٢-٥-١) - العولمة السياسية: تتمثل في سيطرة القوى العظمى، ممثلة في الولايات المتحدة، والمؤسسات الدولية، على الشعوب المستضعفة، من خلال ربطها بالمعونات، وذلك بإيجاد طبقة من المستفيدين، اقتصادياً من التعامل مع الدول الغربية، فتتكون طبقة تعتقد بهذه التوجهات، وتعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، فتخرج العملية السياسية من حدود الدولة القومية، إلى النطاق العالمي، بأقل القيود والضوابط. (زريقات ، ٢٠٠٩) (قابل ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤). (المديني ، ٢٠٠٣) (نافع ، ٢٠٠٢) (النقي ، ٢٠٠٣).

(١-٥-٣)- العولمة الثقافية: تتمثل في محاولة دولة ما ، تعميم نموذجها الثقافي، على الدول والمجتمعات الاخرى، من خلال استهداف الهويات القومية، ومقوماتها الرئيسية، من اللغة، والدين، والسمات التاريخية، وأنماط العيش، والسلوك، والعادات والتقاليد، ومعطيات الاختلاف، والتمايز بين المجتمعات. (عرسان ، ١٩٩٩/٩٨) (Roprtson, 1992) ولذلك فهي تمثل خطراً، على الثقافة الوطنية،. (حنفي ، ١٩٩٩/٩٨) وتؤدي إلى تخريب منظمات، وقيم، وإحلال قيم أخرى محلها، ليست بالضرورة أفضل من القيم التي لحق بها التخريب. (صقر ، ١٩٩٨) فهي تمثل النمط من التفكير، والآلية الحركية لسلوك المنفعة والاحتواء، يلقي رواجاً في تكتيك الإدارة السياسية، في الولايات المتحدة، واستراتيجيتها، باختلاف رموز هذه الإدارة في شبه إجماع لنشر القيم ، وأنماط العيش والسلوك الأمريكي، وفي هذا نزوع استعماري لغزو الآخرين ولمهاجمة الهويات الثقافية والقومية وفرض التبعية عليها وإذابتها. (عرسان ، ١٩٩٩/٩٨) (Priest, 2005)

(١-٦)- أهداف العولمة

تختلف أهداف العولمة باختلاف نوعها (اقتصادية – اجتماعية – سياسية):

(١-٦-١)- أهداف العولمة الاقتصادية

تنقسم أهداف العولمة الاقتصادية إلى قسمين: أهداف معلنة، وأهداف غير معلنة

(١-٦-١-١)- الأهداف الاقتصادية المعلنة:

تتلخص في صبغ الاقتصاد العالمي بالصبغة الرأسمالية، ومن أهمها: (عبيد ، ٢٠٠١)

- زيادة الانتعاش الاقتصادي العالمي، بزيادة حجم التجارة العالمية.
- تحرير أسواق التجارة ورأس المال.
- زيادة الإنتاج وفرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.
- حل المشكلات الإنسانية العالمية، التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها، مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار المخدرات، وقضايا البيئة، والفقر، وانتقال الأيدي العاملة من دولة أو منطقة إلى أخرى.
- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع.

(١-٦-١-٢)- الأهداف الاقتصادية غير المعلنة للعولمة:

من أهم الأهداف الاقتصادية غير المعلنة للعولمة:- (غازي ، ١٩٩٤) (علي ، ٢٠٠١)

- هيمنة اليهود، من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، على الاقتصاد العالمي، بوسائل منها: الاحتكارات والشركات الكبرى.
- التحكم في مركز القرار السياسي، في دول العالم، لتحقيق المصالح اليهودية والأمريكية.
- تعميق الخلاف بين الدول، والحضارات، والمجموعات البشرية المختلفة، والاتفاق على خطط معينة، للصراع على المصالح.
- فرض السيطرة الاقتصادية، والعسكرية، والثقافية الغربية، على الشعوب النامية، بقصد نهب مواردها، وثرواتها الوطنية.

- القضاء على المشاعر الوطنية، والهوية الثقافية، وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة؛ لإسقاط هوية الدولة.

(٢-٦-١)- أهداف العولمة السياسية: (قسم العلاقات الإسلامية، ٢٠١٢/٢٠١٣)

يمكن تقسيم أهداف العولمة السياسية إلى أهداف معلنة وأهداف غير معلنة.

(١-٢-٦-١)- أهداف العولمة السياسية المعلنة:

من أهم الأهداف السياسية المعلنة للعولمة:

تحقيق الديمقراطية، والتعددية السياسية، والانتصار لحقوق الإنسان

(٢-٢-٦-١)- أهداف العولمة السياسية غير المعلنة:

من أهم الأهداف السياسية غير المعلنة للعولمة:

- إضعاف دور الدولة وتقليل فاعليتها.

- فرض السيطرة السياسية الغربية على الدول، والتحكم في مراكز القرار السياسي وصناعته.

- القضاء على مقومات وحدة الدولة.

- إضعاف فاعلية المنظمات الوطنية.

(٣-٦-١)- أهداف العولمة الثقافية (قسم العلاقات الإسلامية، ٢٠١٢/٢٠١٣) (نزاري، ٢٠١٠/٢٠١١)

يمكن تقسيم أهداف العولمة الثقافية إلى أهداف معلنة وأهداف غير معلنة

(١-٣-٦-١)- أهداف العولمة الثقافية المعلنة:

من أهم الأهداف الثقافية المعلنة للعولمة:

- تساهم العولمة الثقافية في انتشار المعلومات، وسهولة حركتها.

- وزيادة معدلات التشابه الإيجابي بين الجماعات والمجتمعات.

- وإيجاد ثقافة عالمية تتوحد فيها القيم الإيجابية.

- تسعى لنشر الحريات الافراد والجماعات.

(٢-٣-٦-١)- أهداف العولمة الثقافية غير المعلنة:

من أهم الأهداف الثقافية غير المعلنة للعولمة:

- صهر كل الثقافات في الثقافة الغربية من خلال فرض منظومتها الثقافية، والحضارية الغربية، و تذويب سائر حضارات الأمم الأخرى والقضاء على ثقافتها.

- شيوع الثقافة الاستهلاكية.

-
- تغيير ثقافة الإنسان بما يساهم في عزله عن قضايا أمته.
 - تهمل العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف، والتكامل، والاهتمام بمصالح وحقوق الآخرين ومشاعرهم
 - انتشار نوعية مميزة من الثقافة المادية، والمعنوية الغربية.
 - تعمق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية، وفي علاقة الرجل بالمرأة.
- (٧-١)- أبعاد العولمة: (أبو شهاب، ٢٠٠٣) (حمودة، ٢٠٠٨) (محافظة، ٢٠١٠)
- للعولمة عدة أبعاد من أهمها:
- (١-٧-١)- أبعاد العولمة الاقتصادية: تتمثل أهم الأبعاد الاقتصادية للعولمة في اندماج الأسواق والبورصات وهيمنة التكتلات الاقتصادية العالمية، وعولمة الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة وسيادة النظام الرأسمالي. (الجابري، ١٩٩٧)
- (٢-٧-١)- أبعاد العولمة السياسية: تتمثل أهم الأبعاد السياسية للعولمة في التدخل الخارجي في شئون الدولة، فالدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي، وإعادة النظر فيما يتعلق بالمفاهيم القديمة، مثل الدولة القومية وكذلك السيادة الوطنية، ومفهوم قوة الدولة ومفهوم الأمن، والدعوة لتطبيق المبادئ الديمقراطية وحمايتها عبر العالم. (عبدالله، ١٩٩٩)
- (٣-٧-١)- أبعاد العولمة الثقافية: تتمثل أهم الأبعاد الثقافية للعولمة في تلاشي الخصوصيات الحضارية المحلية وسيادة ثقافة العالم المتقدم.
- (٤-٧-١)- أبعاد العولمة الاجتماعية: تتمثل أهم الأبعاد الاجتماعية للعولمة في توحيد الرؤية الاجتماعية وإزالة الخصوصية الاجتماعية للشعوب، خاصة في علاقة الرجل والمرأة والأسرة والعلاقات الجنسية، والتحرر من القيم والأخلاق الفطرية الدينية، وحتى في جانب الزي والهيئة، وعادات الطعام التي بدأت تتوحد وفق الرؤية الغربية في كثير من أنحاء العالم.
- (٥-٧-١)- أبعاد العولمة الإنسانية: تتمثل أهم الأبعاد الإنسانية للعولمة في الاهتمام بالإنسان، وبحريته وحياته الصحية والاجتماعية، ومعيشتته والعدالة في التوزيع وحقوقه الإنسانية.
- (٦-٧-١)- أبعاد العولمة التكنولوجية: تتمثل أهم الأبعاد التكنولوجية للعولمة في خلق منظومة تكنولوجية كبرى، في مجال المعلومات والاتصالات، والنقل والإنتاج والمواصلات.
- ز(٤-٧-١)- أبعاد العولمة الجغرافية: تتمثل أهم الأبعاد الجغرافية للعولمة في إذابة الحدود بين دول العالم، فهي تبدأ بالوطنية ثم الدولية ثم الإقليمية ثم العالمية، وتعني تقليل المسافة بين الدول.
- (٢): التطور التاريخي لقضايا المرأة والفوارق بين الجنسين (العبد الكريم، ٢٠٠٣م) (UN)
- WOMEN, 2014**

عقد مؤتمر روما للاتحاد النسائي الدولي، في العام ١٩٢٣، أي قبل قيام الأمم المتحدة، وهو أول مؤتمر دولي، خاص بالمرأة وأحوالها، ثم بدأ الاهتمام الدولي، بقضايا حقوق المرأة، من خلال ميثاق هيئة الأمم المتحدة، في ١٩٤٥/٦/٢٦م، الذي ينص على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس. (الأمم المتحدة، ٢٠١٤م) (القاطرجي، ٢٠٠٨م). وفي العام الأول للأمم المتحدة (١٩٤٦م)، أنشأ المجلس

الاقتصادي والاجتماعي "لجنة وضع المرأة، بصفتها الهيئة العالمية الرئيسية، لصنع السياسات المتعلقة، بتحقيق المساواة بين الجنسين، والنهوض بالمرأة، ومراقبة أوضاعها، (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، ونشر حقوقها، وتجتمع هذه اللجنة سنوياً، وتصدر التوصيات حول مكانة المرأة، وكان ومن أوائل إنجازاتها، هو ضمان لغة محايدة بين الجنسين. (الأمم المتحدة، ٢٠١٣م). وفي العام ١٩٥٢م، أعدت مفوضية مركز المرأة بالأمم المتحدة، معاهدة حقوق المرأة السياسية، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي العام ١٩٦٧م، أجازت الأمم المتحدة إعلاناً خاصاً بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ودعا إلى تغيير المفاهيم، وإلغاء العادات السائدة، التي تفرق بين الرجل والمرأة، مع الاعتراف بأن المنظمات النسائية غير الحكومية، هي القادرة على إحداث هذا التغيير. وفي العام ١٩٧٣م بدأت مفوضية حركة المرأة بالأمم المتحدة في إعداد معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأكملت إعدادها في ١٩٧٩م. وفي ١٩٧٤م صدر الإعلان العالمي بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة. (اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٤م) (العبدالكريم، ٢٠١٠م)

وفي العام ١٩٧٥م، عقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة بالمكسيك، واعتمدت أول خطة عالمية، متعلقة بوضع المرأة، على المستوى الحكومي، وغير الحكومي، في المجالات السياسية، والاجتماعية، والتدريب، والعمل على حماية الأسرة، كما اعتمدت خطة العمل العالمية، لعقد الأمم المتحدة للمرأة، (المساواة والتنمية والسلام)، خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٥م) ، كما أعلنت الأمم المتحدة، أن عام ١٩٧٥م، هو العام العالمي للمرأة، ومع أهمية القضية، أصبحت السنة عقداً كاملاً، للارتقاء بمستويات المرأة، وقد جاءت تلك الاتفاقية بصيغة ملزمة قانونياً، للدول التي توافق عليها، إما بتصديقها، أو بالانضمام إليها، وفتحت التوقيع عليها ، وأصبحت نافذة المفعول، في سبتمبر عام (١٩٨١)، وأهم ما ورد بها: (الخصري، ٢٠٠٧م) (العبدالكريم، ٢٠٠٨م)

- أن يكون للمرأة الحق في تقرير عدد أطفالها، والفترة بين إنجاب طفل وآخر، والولاية، والقوامة، والوصاية، على الأطفال، وتبنيهم.
- الاعتراف بتساوي الرجل والمرأة، في كافة الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية.
- تعديل الأنماط الاجتماعية، والثقافية للقضاء على العادات القائمة، على فكرة تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية، للرجل والمرأة ، والقضاء على أي مفهوم نمطي، عن دور الرجل، ودور المرأة، في جميع مستويات التعليم، وجميع أشكاله ، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم.
- تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون المدنية أهلية قانونية، ماثلة لأهلية الرجل، وبفرض فرص ممارسة تلك الأهلية.

ثم عقد مؤتمر الأمم المتحدة لإزالة جميع الفوارق بين الرجل والمرأة، سنة ١٩٧٩م (سيداو)، وقد جاءت هذه الاتفاقية لأول مرة، بصيغة ملزمة قانونياً، للدول التي توافق عليها، إما بتصديقها أو بالانضمام إليها. وقد بلغ عدد الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقية ١٨٠ دولة، وأهم ما يميز هذه الاتفاقية، أنها فرضت نظم معينة، لمراقبة الدول، ومعرفة مدى التزامها، ببنود الاتفاقية، عن طريق الالتزام بتقديم تقرير أولي، بعد سنة من التوقيع على الاتفاقية، ثم بعد ذلك تقدم التقارير، كل أربع سنوات، ويتم النظر إلى تقارير الظل، التي تقدمها المنظمات النسائية، غير الحكومية في تلك الدول،

وتتضمن الاتفاقية، ٣٠ مادة وردت في ستة أجزاء، للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تغطي الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والقانونية، والإنسانية، لإقرارها المساواة، بين المرأة والرجل، والنهوض بالمرأة، وكفالة حقوقها، والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها، على أساس الجنس. (انتلاف السيدا، ٢٠١٣م) (القاطرجي، ٢٠٠٨م) وكان من أبرز مواد هذه الاتفاقية: (الأمم المتحدة، ٢٠١٢م)

- تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون الدينية، أهلية قانونية، مماثلة لأهلية الرجل، ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية.
 - تعديل الأنماط الاجتماعية، والثقافية للقضاء، على العادات القائمة، على فكرة تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية، للرجل والمرأة.
 - القضاء على أي مفهوم نمطي، عن دور الرجل والمرأة، على جميع مستويات التعليم، وفي جميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم.
 - أن يكون للمرأة نفس الحقوق، في أن تقرر بحرية، وبشعور من المسؤولية، عدد أطفالها، والفترة بين إنجاب طفل وآخر، وفيما يتعلق بالولاية، والقوامة، والوصاية على الأطفال، وتبنيهم.
 - الاعتراف بتساوي الرجل والمرأة، في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو في أي ميدان آخر، بغض النظر عن حالتها الزوجية.
- ثم عقدت الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي الثاني للمرأة، خلال الفترة (١٤-٣٠ /٧/ ١٩٨٠م)، في كوبنهاجن بالدنيمارك، بعنوان المساواة والتنمية والسلام، وهدف المؤتمر لاستعراض وتقييم التقدم المحرز، في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للمرأة، في العام (١٩٧٥م)، في المكسيك، ولتعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من العقد الأممي للمرأة، مع التركيز على الموضوع الفرعي للمؤتمر، وهو العمالة والصحة والتعليم. (الأمم المتحدة، ٢٠١٣م)
- وفي الفترة (١٥-٢٦ /٧/ ١٩٨٥م) عقد المؤتمر الثالث، في نيروبي بكينيا، تحت عنوان، (استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة)، بهدف استعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة، الخاص بالمساواة والتنمية والسلام، في نيروبي بكينيا، وذلك خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٠م)، وقد شارك فيه ١٥٧ دولة، وقد بين المؤتمر أهداف وغايات العقد الأممي، وشدد على صحتها، بالنسبة إلى المستقبل، وبين الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة، للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل إنجازها، ومن أهم ما جاء بالمؤتمر: (العبد الكريم، ٢٠٠٥م).
- استبعاد عبارات، مثل (رب الأسرة) في الوثائق القانونية، ضمانا لحقوق المرأة، وإدخال عبارات أخرى على درجة من الشمول تكفي للتعبير عن دور المرأة.
 - وضع طرق، ومناهج، وبرامج جديدة للتعليم، تؤكد على المساواة بين الجنسين، على أن تكون واحدة بالنسبة للذكور والإناث.
 - أن تشجع الحكومات، المشاركة الكاملة للمرأة، في جميع المهن، خاصة المقصورة على الرجال، مع وضع برامج، تهدف لتحقيق المساواة في العمالة.

- إزالة تامة لجميع العقبات، التي تعترض تحقيق المساواة بالنسبة للمرأة، بسبب العادات، والتقاليد، والتشريعات.
- أن تضع الحكومات سياسات، لتشجيع التأخير في إنجاب الطفل، ذلك لأن الحمل الذي يحدث آثار سلبية على الصحة للمراهقات، المتزوجات أو غير المتزوجات.

ثم بدأت الاستعدادات لمؤتمر بكين، حيث عقدت عدة دورات، ومؤتمرات إقليمية، إضافة إلى الدورات الاعتيادية، للجنة مركز المرأة، التابع للأمم المتحدة، فجاء الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي، للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي عقد في مدينة عمان بالأردن، في ٩-١٠ من نوفمبر (١٩٩٤م)، كأحد استراتيجيات مؤتمر بكين، وخرج المجتمع بخطة عمل عربية، للنهوض بالمرأة حتى عام (٢٠٠٥م)، ورغم أن خطة العمل العربية، تستند إلى استراتيجيات مؤتمر نيروبي، إلا أنها تختلف معها، في الأسس التي تنطلق منها خطة العمل العربية، حيث ذكر بيان الاجتماع، أن أسس خطة العمل العربية، تنطلق من مقومات الحضارة العربية، وقيم الأديان السماوية، ومع ذلك لم تسلم تلك الخطة، من انتقادات بعض المشاركين، في الاجتماع التحضيري.

وخلال الفترة (٤-١٥/٩/١٩٩٥م)، عقد المؤتمر الرابع للمرأة، في بكين بالصين، أعتد من ١٨٩ دولة، فهو يمثل التزاماً دولياً جديداً، ببلوغ أهداف المساواة، والتنمية، والسلام، لجميع النساء في كل مكان، ويقوم على الالتزامات التي عقدت، خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦م - ١٩٨٥م)، بما فيها مؤتمر نيروبي، والالتزامات ذات الصلة، التي صدرت عن دورة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، التي عقدت خلال عقد التسعينات، وقد حدد المؤتمر مجالات الاهتمام الـ ١٢ الحاسمة، بالنسبة للنهوض بالمرأة وتمكينها، وهي: الفقر، والتعليم والتدريب، الصحة، والعنف، والنزاع المسلح، والاقتصاد، و صنع القرار، والآليات المؤسسية، حقوق الإنسان، وسائط الاتصال، البيئة، والطفلة. (الأمم المتحدة، ١٩٩٥).

وتعتبر تلك المجالات، أهداف استراتيجية، ويختلف هذا المؤتمر، عن المؤتمرات الأخرى، التي تبنتها الأمم المتحدة، حيث دعت فيه بصراحة وبوضوح، إلى العديد من الأمور، التي فيها مخالفة للفطرة والشريعة الإسلامية، مثل: الدعوة إلى الحرية والمساواة المطلقة، والقضاء التام على أي فوارق بين الرجل والمرأة، والسماح بحرية الجنس، والتنفير من الزواج المبكر، والعمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، وتحديد النسل، والسماح بالإجهاض المأمون، والتركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين في سن مبكر، وتسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف، كما ركز المؤتمر على الخدمات الصحية التناسلية والجنسية، وكيفية معالجة ما يقع من الأمراض الجنسية، والحمل، وبخاصة (الإيدز). (أبو عبد الله، ٢٠٠٧م) (العبد الكريم، ٢٠٠٣م) (شبكة المشكاة الإسلامية، ٢٠٠٨م).

ثم عقد بعد ذلك مؤتمر كل خمس سنوات، لمراجعة ما تم تنفيذه من بنود وثيقة مؤتمر بكين، الذي أقيم عام ١٩٩٥، حيث تم عقد (مؤتمر بكين +٥ بنيويورك عام ٢٠٠٠)، تحت شعار " المرأة عام ٢٠٠٠"، وخصص لدراسة مدى تطبيق التوصيات الصادرة عن مؤتمر بكين ١٩٩٥م، والتخطيط للسنوات الخمس المقبلة، ومن أهم التوصيات التي صدرت عن مؤتمر بكين +٥ هو العمل على رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمصادقة النهائية عليها، وذلك في العام ٢٠٠٥م. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠م).

وبعد مرور عشر سنوات على مؤتمر بكين تم عقد (مؤتمر بكين + ١٠ بنويويورك عام ٢٠٠٥ م) الذي اهتم بقضيتين هما: (وكالة انباء شينخوا، ٢٠٠٥م) (اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٢م).

الأولى: استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل "بكين"، من خلال تقييم التقارير الوطنية للدول الأعضاء حول معالجة قضايا عدة كالفقر، والتعليم، والتدريب، والصحة، والعنف، والنزاع المسلح، والاقتصاد، وصنع القرار، والآليات المؤسسية، وحقوق الإنسان، والإعلام، والبيئة، والطفلة الأثني.

الثانية: مناقشة التحديات الراهنة والاستراتيجيات المستهدفة للنهوض بالنساء والفتيات، وقد تم معالجة الإجهاض بعد مناقشات حامية باعتباره قضية صحية، حيث قالت الوثيقة الختامية بأنه يتعين أن يكون الإجهاض آمناً إذا تم تقنيه، وأنه يتعين عدم اتخاذ أي إجراءات جنائية ضد النساء اللاتي يخضعن لتلك العملية.

ثم عقد مؤتمر بكين + ١٥ في الفترة من (١-١٢ مارس ٢٠١٠ م) بنويويورك لمراجعة ما تم تنفيذه من بنود وثيقة مؤتمر بكين العالمي، وتعهد فيه جميع الوفود الرسمية بالتطبيق الشامل لاتفاقيات المرأة، وفي مقدمتها (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو)، التي صادقت عليها جميع الدول بما فيها العربية والإسلامية باستثناء السودان وأمريكا وإسرائيل، وهو ما يثير الجدل لما تنادي به أمريكا عبر هذه الاتفاقيات وتلزم به جميع الدول، ولا تصادق عليه كونه يتعارض مع ثقافتها، وأهم ما جاء في هذا المؤتمر: (السبوعي، ٢٠١٤م) (مؤسسة وفاء لحقوق المرأة، ٢٠١٣م) (محمود، ٢٠١٤م) (السبوعي، ٢٠١٠م)

- الإصرار على تطبيق مساواة الجندر (Gender Equality): الذي يعني إلغاء كافة الفوارق بين الرجل والمرأة، ويشمل الفوارق في الأدوار، والقوانين، والاعتراف بالشواذ ومنحهم كافة الحقوق من باب المساواة، وإدماج منظور الجندر في التعليم، من خلال برامج تعليم الجنس التي تشمل الممارسات الشاذة باعتبارها آمنة، وقد راوغت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في طرح مفهوم الجندر، من خلال رفضها لتعريف مصطلحه، وقامت بترجمته ترجمةً مغلوطاً في النسخ العربية إلى: "المساواة بين الجنسين"، والأمم المتحدة لا تعترف إلا بالنسخة الإنجليزية فقط، وإذا ما انتشر المصطلح وتم تداوله انتقل إلى المرحلة الثانية وهي التعريف الحقيقي له وتطبيقه.

- اعتبار اتفاقية (السيداو) الإطار العام لتعريف حقوق الإنسان للمرأة، والمطالبة الصريحة والملحة بالتساوي المطلق في القوانين الخاصة بالأسرة في الزواج، والطلاق، والميراث، وجميع الأحكام المتعلقة بالأسرة، حيث تعد هذه المطالبة وسيلةً للانتقال على التحفظات السابقة التي وضعتها الدول بعد مصادقتها على اتفاقية السيداو، وذلك من خلال إعادة صياغة البنود المتحفظ عليها على شكل بنود جديدة في الوثائق السنوية الجديدة (الفقرات ٢٨٧-٢٨٩-٢٦٥ من الاتفاقية).

- التأكيد على ضرورة تقديم خدمات الصحة الإنجابية للمراهقين، حيث تشمل التدريب على استخدام وسائل منع الحمل، وتوفيرها لهم بالمجان أو بأسعار رمزية، وتقنين الإجهاض للتخلص من الحمل غير المرغوب.

- الاستنكار الشديد لاختصاص المرأة برعاية المنزل والأطفال والزوج، والمطالبة بالقضاء عليه، وعرفته بالتقسيم الجندي للعمل، وذلك لأنه يسبب فقر المرأة لأنه بدون أجر، أما الرجال أعمالهم مدفوعة الأجر.

- أعلنت هيئة الأمم المتحدة في المؤتمر بإنشاء هيئة جديدة خاصة بمساواة الجندر، تجمع تحتها كل هيئات الأمم المتحدة المعنية بذلك، ورصدت (بليون) دولار لتأسيس تلك الهيئة، وذلك لضمان نفوذ واسع وتأثير أكبر كونها تتبع الأمين العام مباشرة، وبالتالي ستتيح مساحة كبرى للمنظمات النسوية غير الحكومية في اتخاذ القرارات والعمل.

- يعد مدخل التمكين (Empowerment) أحدث المناهج المستخدمة في الاتفاقيات الدولية لإدماج المرأة في التنمية، ووسيلة لتحقيق أهداف (الجندر).

ثم عقدت لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة (Commission on the Status of Women (CSW) مؤتمرًا سنويًا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك؛ في الفترة (٥-١٥ / ٣/٢٠١٣م)، بهدف متابعة الحكومات في تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل (اتفاقية سيداو، وثيقة بكين، وغيرها). حيث نُطرح في كل مرة وثيقة جديدة يطلق عليها (الاستنتاجات المتفق عليها Agreed Conclusions) بغرض التأكيد على التزام الحكومات بالتطبيق الكامل والفوري لتلك الوثائق. UN., (2013).

وفي عام (٢٠١٥) عُقد مؤتمر لاستعراض وتقييم العشرين عامًا لمنهاج عمل بيجين خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة في عام ٢٠١٥، وتناولت الجلسة كذلك فرص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء إعلانًا سياسيًا، أهتم بالتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ووفر أساسًا قويًا للتنفيذ الكامل والفعال والمعجل، للالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين، كما ناصر الدور الرئيسي للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في خطة التنمية، لما بعد عام ٢٠١٥. (United Nation, 2023).

وفي عام (٢٠٢٠) كان من المقرر عقد مؤتمر لاستعراض وتقييم الخمسة وعشرين عامًا لمنهاج عمل بيجين، خلال الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة التي كان من المقرر عقدها في مارس ٢٠٢٠. ومع ذلك، بسبب المخاوف المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، اجتمعت اللجنة مرة واحدة في ٩ مارس ٢٠٢٠، وتضمنت الجلسة بيانات افتتاحية، تلاها اعتماد مشروع الإعلان السياسي، ثم غلقت الجلسة حتى إشعار آخر. (United Nation, 2023).

وهناك مؤتمرات أقامتها الأمم المتحدة خاصة بالسكان، إلا أنها ناقشت قضايا متعلقة بالمرأة، من أهمها: (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٤م) (العبدالكريم، ٢٠٠٥م).

- في عام ١٩٧٤م أقيم المؤتمر العالمي الأول للسكان بوخارست برومانيا، وقد اعتمدت في هذا المؤتمر خطة عمل عالمية.

- في عام ١٩٨٤م أقيم المؤتمر الدولي المعني بالسكان في مكسيكو سيتي بالمكسيك.

- في عام ١٩٩٤م أقيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة بمصر.

كما أقيمت مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة نوقشت فيها بعض قضايا المرأة، من هذه المؤتمرات: (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٤م) (العبدالكريم، ٢٠٠٥م)

- المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، والمنعقد في جومتان بتايلند عام ١٩٩٠م.

- مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والمنعقد في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠م.
- المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية، والمنعقد في (ريودي جانيرو بالبرازيل) عام ١٩٩٢م.
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا بالنمسا، عام ١٩٩٣م. وطالب هذا المؤتمر الأمم المتحدة بالتصديق العالمي من جميع الدول على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحلول عام ٢٠٠٠م.
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي أقيم في كوبنهاجن بالدنمارك عام ١٩٩٥م.
- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي انعقد في إستنبول بتركيا عام ١٩٩٦م.
- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠٠٠م المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، الذي انعقد في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير التطور التاريخي لقضايا المرأة والاهتمام بالفوارق بين الجنسين لأهمية دور العولمة في اكساب قضايا المرأة وقضايا الفوارق بين الجنسين طابع العالمية، حيث سيطرت على المؤتمرات العالمية السابق ذكرها، كما حاولت تلك المؤتمرات القضاء على الخصوصية والتنوع والاختلاف عند استعراض قضية المرأة والفوارق بين الجنسين، وذلك في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع فرض النموذج الغربي عليها، مما أوجد معارضة من جانب الدول الإسلامية لتعارضها مع قيمها وعاداتها وتقاليدها. تسعى للقضاء على الفوارق والاختلاف رغم أن من الفوارق ما قد يكون قانون طبيعى لاستمرارية الكون، فليست كل الفوارق والاختلافات بين الشعوب والأمم سلبية، فهناك من الفوارق والاختلافات ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، كما تم استخدام شبكات الانترنت والاعلام المرئي والمسموع في عولمة قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين.

(٣): أثر العولمة على الفوارق بين الجنسين

يتم تأثير العولمة على الفوارق بين الجنسين من خلال مؤتمرات المرأة، ففي الجلسة (٥٧) التي عقدتها لجنة مركز المرأة في الفترة ٤-١٥ مارس ٢٠١٣، طرحت وثيقة بعنوان: "إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات"، تم فرض النمط الغربي على الشعوب وإحكام قبضة متابعة ومساءلة الشعوب من الأمم المتحدة، نص البند (A/a) على ضرورة النظر في سحب التحفظات على اتفاقيتي سيداو، واتفاقية حقوق الطفل، بحجة التصدي للعنف ضد النساء والأطفال، والتعهد بتغيير القوانين التمييزية التي تميز بين الجنسين، وبذلك أية قوانين تفر وجود فوارق بين الجنسين، تعتبر قوانين تمييزية يجب تغييرها، ومن أجل ذلك تم تخصيص موازنة خاصة لإدماج البعد الجندي في جميع السياسات والبرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل المساواة بين الجنسين، كما وتم اتباع سياسة رفع سقف المطالب لإجبار الدول على تمرير هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق، حيث يتم فتح الباب للإضافات والتعديلات، فتبدأ أمريكا والاتحاد الأوروبي وغيرها من الوثائق، بعض الإضافات التي تنسم بالجرأة والتجاوز، لكي يصبح النص الأصلي للوثيقة نصًا ملانكيًا إذا ما قورن بتلك الإضافات، ثم تبدأ المفاوضات لتخفيف حدة تلك الإضافات، وإدماجها ضمن النص الأصلي، في مقابل التوقيع على الوثيقة النهائية. وبذلك أثرت العولمة على قضية المرأة والمساواة بين الجنسين اجتماعيا

وثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا، من خلال عدة أدوات. (محمد، ٢٠١٣م) (محمد، ٢٠١٤م) (اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٣م) (عامر، ٢٠١٣م).

(١-٣) أدوات العولمة في قضية المرأة والفوارق بين الجنسين

تعتمد العولمة على العديد من الأدوات، في نشر وتجسيد السياسات التي تنجم عن ظاهرة العولمة، ومنها قضية المرأة والفوارق بين الجنسين، وفرضها وأحياناً بالقوة، ومن أهم هذه الأدوات:

(١-٣-١): **الأمم المتحدة**: تسعى أمريكا وأوروبا، إلى عولمة قضية المرأة، والمساواة بين الجنسين وفرضها على بقية دول العالم، خاصة العالم الثالث، من خلال الأمم المتحدة، والتوصيات والوثائق التي توقع عليها الدول، والحكومات، الأعضاء في الأمم المتحدة، تعتبر ملزمة لها، كما أن الأمم المتحدة تقوم بكل هيئاتها، ومؤسساتها، بتنفيذ ما جاء في توصيات هذه المؤتمرات الدولية، ووثائقها، بما في ذلك المراقبة، والمتابعة، لمدى التزام الدول والحكومات بها.

(٢-٣-٢): **المؤتمرات والاتفاقيات الدولية**: تقوم الأمم المتحدة بعقد المؤتمرات، مع الأطراف الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، كل سنة، والمواثيق والإعلانات التي لا تكون ملزمة في البداية، ولكنها تصل إلى درجة الإلزام، بعد التوقيع والتصديق عليها، وفي حالة عدم الالتزام بها، تكون هناك عقوبات مختلفة، أو ضغطاً أدبيا وإجرا دوليا، مما يتبعه ضغوط سياسية، واقتصادية لاحقة؛ بحيث تضطر الكثير من الدول، إلى التوقيع عليها، والانضمام إليها، ومن أمثلة ذلك اتفاقية "مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)". وهو ما ترتب عليه تغيير قوانين الأحوال الشخصية في كل من مصر أو المغرب أو الأردن أو غيرها، هو جزء من الالتزام بالأجندة الدولية التي وافقت عليها هذه الدول في المؤتمرات الدولية، وليس تعبيراً عن حاجة داخلية لشعوب هذه الدول. (حبيب، ٢٠٠٢م) (الأحمد، ٢٠١٣م)

(٣-١-٣): **المنظمات الأهلية Non- Government Organizations**: ذهبت العولمة إلى، استخدام التمويل للمنظمات المحلية والأجنبية غير الحكومية (NGOs)، ومن خلالها يتم تنفيذ برامج، ومخططات كثيرة لا تتمكن الدول الأوروبية بقيادة أمريكا من تنفيذها، إلا من خلال تلك المنظمات، كما أنها تشارك في المشروعات التي يمولها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومن الأمور الخطيرة، قدرة هذه المنظمات على استيعاب الكوادر العلمية، واستكتابها في بحوث تخدم أغراضاً أجنبية. (قرشي، ١٩٩٧م) (العلي، ١٩٩٦م) (عبد اللطيف، ٢٠٠٠م) (زيدان، ٢٠٠٧م) (أفندي، ٢٠٠٧م) (النجار، ٢٠٠٥م)

(٤-١-٣): وسائل الإعلام: تتمثل في شتى وسائل الإعلام، المقروءة، والمسموعة، والمرئية، لما لها من دور بارز، في السعي لاختراق منظومة القيم الثقافية للدول، من خلال المسلسلات التلفزيونية، والأفلام السينمائية، وبرامج المنوعات الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، والتي عملت على نقل المفاهيم والقيم الغربية، دون الالتزام بالمواثيق الدولية، التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبتوثة عبر الأقمار الصناعية، ودون احترام الطابع المميز للثقافات المختلفة، وقد نجحت أمريكا خلال العقدين الأخيرين، في اختراق الأنظمة الثقافية لدول الجنوب، وقدمت لشعوبها النموذج الأمريكي كغاية مثلى. (عبدالرحمن، ١٩٩٩م) وقد جاء الاهتمام الدولي والمحلي، بتحسين صورة المرأة في الإعلام، مع مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م، حيث أكد هذا المؤتمر، في منهج عمله، ضرورة التخلص من الصور السلبية المهينة للمرأة، في وسائل الإعلام، داعياً إلى خلق صورة متوازنة، عن تنوع حياة

المرأة، ومساهمتها في المجتمع، في عالم متغير (الفقرة ١/٢٣٦)، كما أشار إلى أن ما تقدمه وسائل الاتصال، من أعمال وبرامج، تركز على أدوار المرأة التقليدية، مما يؤثر سلباً في مشاركتها في المجتمع. (عبدالرحمن، ١٩٩٩م) (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢م) (المنياوي، ١٩٩٨).

(٣-١-٥): تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: حيث أشار مؤتمر بيكين، إلى ضرورة العمل على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قضية المرأة، بما يعزز قدرتها على استخدام الوسائل الحديثة، من أجل التصدي لكل أشكال الإساءة، والدفاع عن حقوقها، التي تمثل جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان. (عبد الرحمن، ١٩٩٩م). حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور بارزاً، في تعزيز الدور التنموي للمرأة، من خلال تحسين أوضاعها وتمكينها، من الحصول على حقوقها كاملة، وتعظيم فرصتها، في المشاركة المجتمعية والسياسية والاقتصادية، وتوليد انماط جديدة ومتطورة من المعرفة التي تستخدم في بناء السياسات، واتخاذ القرارات وتقييم نتائجها، مما يساعد على رفاهة حياة المرأة في المجتمع، سواء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما دفع الدول لعقد مشاريع على المستوى الوطني، تهدف إلى تمكين المرأة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٤م). (رضا، ١٩٩٧) (السامرائي، ٢٠٠١)

(٣-١-٦): الشركات المتعددة الجنسية: هي القوة المحركة للعولمة بشكل عام، وخاصة العولمة الاقتصادية، فهي تنتقل بقواعد إنتاجها للدول النامية، لتخفيض التكاليف، وزيادة الطلب، والحصول على التسهيلات، والإعفاءات الضريبية، التي تمنحها تلك الدول لهذه الشركات، وتؤثر في قضية المرأة والفوارق بين الجنسين، من خلال جمعيات العمل المدني، والإعانات والتبرعات، وسياسات التشغيل. (كفالجيت، ٢٠٠١) (الخرجي، والمشهداني، ٢٠٠٤)

(٣-١-٧): العقوبات الاقتصادية: خلال السنوات الخمس والأربعين الأولى، لم تصدر قرارات من مجلس الأمن الدولي بشأن العقوبات الاقتصادية، إلا في حالتين هما روديسيا (١٩٦٦) وجنوب أفريقيا (١٩٧٧)، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، لجأ مجلس الأمن، بصورة متزايدة، إلى العقوبات الاقتصادية الجماعية، فقد فرضت عقوبات على العراق، وعلى يوغوسلافيا السابقة، وعلى هايتي، والصومال، وليبيا، وليبيريا، وأنغولا، ورواندا، والسودان، فعقوبات الأمم المتحدة يمكن أن تفرض في زمن السلم، كما تفرض في أوقات النزاع المسلح، وقد استخدمت الدول الغربية الكبرى، فرض العقوبات الاقتصادية على الدول النامية، باستخدام مجلس الأمن، لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، بحجج كثيرة منها: انتهاك حقوق الإنسان، أو مكافحة الإرهاب، أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، أو حقوق العمال، أو محاربة المخدرات، أو حماية البيئة، إلى غير ذلك، (أنا سيغال، ١٩٩٩)

(٣-١-٨): التكتلات الدولية والإقليمية: ظهرت غالبية التكتلات الدولية والإقليمية، في أواخر الثمانينات وحقبة التسعينات، وهي تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة الدولية، وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات، على إيجاد نوع من ترابط بين هذه التكتلات، بهدف تحقيق أهداف سياسية، واجتماعية، واقتصادية مشتركة. (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)

(٣-١-٩): الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة: هناك أجهزة وهيئات تابعة للأمم المتحدة معنية بالمرأة، تشارك في الإعداد والتجهيز لهذه المؤتمرات من أجل تنفيذ موائيقها من أهمها: (بلوز،

(١٩٩٩) (الكفري ، ١٩٩٩/٩٨) (المهدي، ٢٠٠٣/٢٠٠٢) (زكي، ١٩٩٣) (كنعان، ١٩٩٦) (البيلاوي، ٢٠٠٠)

- لجنة مركز المرأة، التابعة للأمم المتحدة.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.
- معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.
- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- اللجان الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة. (اليونيسيف)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة.
- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)
- منظمة العمل الدولية.
- منظمة الصحة العالمية.
- البنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- لجنة الصليب الأحمر الدولية.

(٢-٣): أثار العولمة على قضية المرأة الفوارق بين الجنسين:

أثرت العولمة على قضية المرأة والمساواة بين الجنسين اجتماعيا وثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا

(١-٢-٣): أثار العولمة الاقتصادية على قضية المرأة والفروق بين الجنسين: (شهاب، ٢٠٠٥م)
(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٩م) (محمد، ٢٠١٣م) (محمد، ٢٠١٤م) (اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٣م) (عامر، ٢٠١٣م).

أثرت العولمة الاقتصادية إيجابيا وسلبيا على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين، من أهم تلك الآثار:

(١-٢-٣): الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية على قضية المرأة والفوارق بين الجنسين

- تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة من خلال الشبكات التجارية للمرأة.
- تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال.
- إتاحة الفرصة لعدد كبير من النساء لدخول عالم الاستثمار، والتواصل مع قطاع كبير من الشركات والأنظمة الاقتصادية.

- توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات التكنولوجية وبخاصة للمرأة منخفضة الدخل.
- المساعدة في سهولة الاتصال من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كأحد أبرز تجليات العولمة سمح للمرأة بتقصي مختلف الفرص الاقتصادية واكتساب خبرات كانت للذكور فقط، كما مكنها من معرفة ما ينبغي عمله وما ينبغي الامتناع عنه في السياسات والبرامج الاقتصادية.
- أثرت العولمة الاقتصادية تأثير إيجابي على تطور علاقة المرأة والفوارق بين الجنسين بالتنمية البشرية. وهو ما يتم توضيحه تفصيلاً.
- القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل: من خلال الدعوة للمساواة، بين الرجل والمرأة، في نوعية العمل، ووقته وأجره، والحصول على الموارد، والأسواق والتجارة، مع دعوة الحكومات للقيام بإصلاحات تشريعية وإدارية ، وتسهيل حصول المرأة على الائتمان بشروط ميسرة، وتمكين المرأة.

(٢-١-٢-٣): الأثار الاقتصادية للعولمة على تطور علاقة المرأة والفوارق بين الجنسين بالتنمية البشرية (الجابي، ٢٠١٠م) (الدرازي، ٢٠٠٨م) (صفوت، ٢٠١٣م) (الدلمي، ٢٠١٣م) (المنصور، ٢٠١٣م) (محمد، ٢٠١٣م) (محمد، ٢٠١٤م) (اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٣م) (عامر، ٢٠١٣م).

أثرت العولمة على تطور علاقة المرأة والفوارق بين الجنسين بالتنمية البشرية واستخدمت في ذلك عدة شعارات من أهمها: المرأة والمشاركة، المرأة والرفاهية، المرأة والمساواة، المرأة وبناء القدرات، المرأة والسيطرة على الموارد. واوصت من خلال أدواتها استخدام هذه الشعارات كمدخل رئيسية للتنمية البشرية للمرأة، فالعولمة أثرت على تطور علاقة المرأة والفوارق بين الجنسين بالتنمية البشرية ايجابيا من خلال عدة مداخل من أهمها:

المرأة و الرفاهة (Women and Welfare) :WAW (م ١٩٥٠ - م ١٩٨٥٩)

المرأة في التنمية (Women In Development) :WID (م ١٩٧٠ - م ١٩٨٥)

المرأة والتنمية (Women And Development) :WAD (م ١٩٨٥ - م ١٩٩٠)

النوع الاجتماعي والتنمية (Gender and Development) :GAD (م ١٩٩٠)

(١-٢-١-٢-٣): المرأة و الرفاهة (Women and Welfare) :WAW (م ١٩٥٠ - م ١٩٨٥٩)

أثر الصراع السياسي بين الرأسمالية والاشتراكية بشكل كبير على قضية المرأة والفوارق بين الجنسين، وارتباطها بمسألة الرفاهية، والحرية، والعدالة، الاجتماعية، فتميزت هذه المرحلة بالتنمية القائمة على الرفاهية الاجتماعية. ففي الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٧٠) كانت الدول تنظر إلى قضية المرأة باهتمام ضمن أهداف وسياسات التنمية الوطنية، فانصب اهتمام الغرب الرأسمالي على دور المرأة الإنتاجي وتوفير آلية لحفظ النظام الأسري ودعمه مع الاهتمام بدور المرأة السياسي، والوصول إلى فرص للعمل وليس تملك عناصر الإنتاج.

بينما اتخذ النظام الاشتراكي (١٩٥٠ - ١٩٨٩) نهجاً مختلفاً، فاعتمد على نظرية تحرر المرأة، وربطها بنمط التنمية في تلك الدول، حيث ينظر إلى المرأة كجزء من القوى العاملة، ويهدف إلى الدفع باتجاه مشاركتها السياسية، وتحسين وضعها الاجتماعي والقانوني. وأدت كلا السياستين إلى نتيجة واحدة، وهي بقاء ادوار المرأة في حدود خدمة التنمية الوطنية ولكنها لم تغير علاقات النوع الاجتماعي. مما وضع المرأة كمستفيد سلبي من التنمية وغير فاعل أو مؤثر فيها.

(٢-٢-١-٢-٣): المرأة في التنمية **Women In Development (WID)** (١٩٧٠م-١٩٨٥م)

يقترض مدخل "المرأة في التنمية" أن المرأة مبعدة، وغائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية، فأثر سلبي على المرأة، أدى إلى فشل المشاريع التنموية، وعدم فعاليتها، لذلك فإدماج المرأة في التنمية، يجعل التنمية أكثر جدوى وفعالية، فهو مدخل يركز على دور المرأة الإنتاجي، ويوجه إلى النساء مشاريع خاصة مباشرة، تحاول مساواتهن بالرجال، وبذلك فهو يهدف إلى إنصاف المرأة، ومشاركتها الرجل كعنصر فاعل في عملية التنمية، وارتبط هذا المدخل في التنمية بسياستين:

السياسة الأولى: مواجهة الفقر النسائي، بزيادة العمل الإنتاجي للنساء الفقيرات، لأن الفقر مشكلة من مشكلات التخلف، ولا يتعلق بالمرأة كامرأة.

السياسة الثانية: التركيز على مبدأ الكفاءة في التنمية، من خلال مساهمة المرأة في الاقتصاد.

وبذلك ركز هذا المدخل على فقر النساء وحاجتهن وعوزهن الاقتصادي، وجاءت تلك السياسات بسبب تراكم الديون على الدول النامية، وعجز الدول عن توفير الخدمات الاجتماعية، فسنند إلى المرأة توفيرها تحت غطاء إنصاف المرأة وتلبية احتياجاتها العملية، إلا أن هذا المدخل ارتكز على دعم الدولة وتدخّلها المباشر لنيل المرأة حقوقها، فجاء ضعيفا ولا يعبر عن قناعة ووعي مجتمعي بأدوار المرأة، كما واجه رفضاً مجتمعياً لتحديه العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع تجاه المرأة وخاصة في المجتمعات المحافظة.

(٣-٢-١-٢-٣): المرأة والتنمية **Women And Development (WAD)** (١٩٨٥ - ١٩٩٠):

ويركز هذا المدخل على أن عمليات التنمية تكون بصورة أفضل، وتزداد فعاليتها إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلا من أن يظل إنتاجها بدون أجر وفي الخفاء، وهو ما يظهر قمع النساء اقتصاديا في المجتمع، فالمرأة الفقيرة المهمشة اقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى، وفي إطار ذلك يجب إعطائهن الفرص والمهارات، والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية، فهو منهج يعتمد على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة، وقد لوحظ أن تأسيس القطاع النسائي، ساهم بشكل غير مباشر في عزلها كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية الكلية، فأصبح قطاع المرأة شكلا فقط، تستخدمه الحكومات دولياً، كإثبات عن قناعاتها بأهمية دور المرأة في عملية التنمية، بدلا من أن تسهم في تمكين المرأة. ويمكن تلخيص هذا المدخل في أنه يركز على المرأة، ويركز على مشكلة إبعاد المرأة، والتي تعتبر نصف القوة الإنتاجية، هدفه تنمية أكثر فعالية وكفاءة عالية، ويكون علاج المشكلة بمشاركة المرأة في عمليات التنمية الاستراتيجية، كالمشروعات الإنتاجية للنساء، والتجمعات النسوية، والمشروعات المتكاملة، وزيادة إنتاجية ودخل المرأة، وزيادة قدرة المرأة على رعاية المنزل والأسرة.

كما يهدف هذا المدخل إلى تقوية وتمكين المرأة من خلال اعتمادها على نفسها والتأكيد على أدوارها، بسبب سلبات مدخل المرأة في التنمية (WID) ، وقد أعتد مدخل المرأة والتنمية (WAD)، على سياسة التمكين، وانعكس ذلك على الوضع السياسي، وعلى صناعات القرار، فكانت النتيجة تأسيس القطاع النسائي، على المستوى العالمي والمحلي، والذي كان يهدف إلى مساهمة المرأة بفاعلية، في الحياة السياسية والاقتصادية، مع التركيز على أهمية إعطاء المرأة، فرصتها المساوية للرجل، والتأكيد على شرعية مطالبها بحقوقها، ضمن مفهوم الإنصاف والعدالة الاجتماعية .

(٣-٢-١-٢-٤): النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) Gender and Development (١٩٩٠):

يركز هذا المدخل على الكفاءة، والتعرف على الفرص، من أجل تحسين توزيع الموارد والخدمات، وتحقيق العدالة بين النوعين، في سياسات وبرامج ومشاريع التنمية، بهدف إدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدينية في المجتمع للمرأة مقارنة بالرجل، وإجراء تغيير للرؤى والمفاهيم لأدوار النساء والرجال معا في المجتمع، فهو يوحد الجنسين، ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي، لتحقيق التنمية الحقيقية المطلوبة، و تلبية الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي، لضمان الغذاء والسكن والماء والاستقلال الاقتصادي، لعلاج الفقر من خلال العمل الجماعي داخل المجتمع، وتوحيد قواه للتغلب على عدم المساواة داخل المجتمع، مما يمكن الرجل والمرأة معا تطوير الرؤى الخاصة، وابتكار استراتيجيات للتغيير، وتحديد وتنفيذ المشروعات الاجتماعية الخاصة بهما معا.

يسعى هذا المدخل لتحليل العلاقة بين المرأة و الرجل، في إطار عوامل هامة ومتصلة مثل الطبقات الاجتماعية، والأنظمة، والعرق والدين والسن، فمن خلاله تم التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي، فعدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية، مما يؤثر سلبا على النساء والرجال أيضا ، نتيجة الموروثات العقلية للرجل، الذي آلت إليه السلطة عن طريق التقاليد الموروثة، مما ساهم في تكوين الوضع المتدني للمرأة، ولقد أتقن الرجل تلبية متطلبات القالب الاجتماعي، ولذلك يحاول هذا المدخل تنمية النوع الاجتماعي و الوعي به للرجل والمرأة معا.

ويعتمد هذا المدخل على استراتيجية، تتمثل في مراعاة مصالح الرجل والمرأة، في البرامج العامة، مع التركيز على دعم ومساندة المرأة، لأنها في وضع دوني، تحتاج إلى الدعم والمساندة، حتى تصبح قادرة على المشاركة، والاستفادة التامة، ولذلك فهذا المدخل يعتمد على مبادئ أساسية من أهمها:

- تكريس كل الجهود والموارد المتاحة لتقليص الفوارق وزيادة مساهمات المرأة في التنمية واستفادتها منها.
- حياة المرأة والاختيارات المتاحة لها لا تكون بمعزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات أو تقليصها.
- ينظر إلى قضايا النوع الاجتماعي في نطاق الإطار العام للمجتمع وخلفيته التاريخية
- تقدير مجهودات الجنسين مع الاهتمام بدور النساء والرجال.
- التأكيد على استفادة النساء والرجال في مشاريع وبرامج التنمية، ومشاركة كل منهم.
- مساهمة المرأة في المشاريع والبرامج لا يعني استفادتها منها.

- الاهتمام بفهم أسباب التفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل على معالجتها.
- تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية تابعة للرجل.
- التنمية تتطلب اخذ حياة النساء والرجال بصفة كاملة في الحسبان، مع الاهتمام في أن واحد بالأدوار الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية وليس فقط بكل دور على حدة.
- ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك.
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة: الإنتاجية والإنجابية والاجتماعية في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، يشارك في بنائه ويجني ثمرة تقدمه.
- ينظر إلى تأثير برامج ومشاريع التنمية على كل من النساء والرجال

ويمكن تلخيص هذا المدخل في الآتي:

التركيز: العلاقة بين الرجل والمرأة معا

المشكلة: عدم توازن علاقات القوة، والتي تؤدي إلى عدم المساواة في الانتفاع بمشروعات التنمية، وعدم المشاركة الكاملة فيها

الهدف: تنمية عادلة ومستمرة للرجل والمرأة كشريكين في صنع القرار

العلاج: تمكين الفقراء والنساء وإعادة التوازن للعلاقات في المجتمع

الاستراتيجية:

- تحديد وتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- تلبية الاهتمامات الاستراتيجية للفقراء كمجموعات رئيسية في التنمية.

(٢-١-٢-٣): الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على قضية المرأة والفوارق بين الجنسين

(١-١-٢-٣): ربط المنح والاعانات بالتزامات الدول: يتم ربط المنح والاعانات الدولية والقروض مقابل التزامات الدولة بتنفيذ ما نصت عليه مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية للمرأة.

(٢-١-٢-٣): الآثار السلبية للمؤسسات الدولية على قضية المرأة والفوارق بين الجنسين: تقوم المؤسسات الدولية بتطبيق فكر المحافظين الجدد، الذي يتبع الإيدولوجية النيوكلاسيكية، وتقوم بتطبيق سياستها وفق سياسات التثبيت والهيكلية المحددة مسبقاً، بصرف النظر عن اختلاف طبيعة وظروف كل دولة على حده، كما أنها لم تنجح في حل مشاكل الدول النامية، بل قد تؤدي إلى زيادة تفاقمها، وتتأثر المرأة بصورة أكثر حساسية من الرجل في تلك الآثار نتيجة لما يلي:

- تؤدي إلى انتشار الكساد ونقص معدلات النمو: إن الأيدولوجية الليبرالية النيوكلاسيكية، تركز على النظرية الكلاسيكية، والتي أدت إلى الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٢)، ونتيجة لفشلها في علاجه ظهرت الثورة الكنزيرة عليها، وأزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧م ورغم ذلك يطبق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ذلك الفكر، في إطار المشروطة، على أنه يصلح لكل

زمان ومكان ولكل الدول، متجاهلين ما أدت إليه تلك الأيدولوجية من كساد، في كل الدول التي قامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حتى بعد مرحلة التثبيت، ودخولها في مرحلة التكيف الهيكلي، مما ترتب عليه خفض مستويات المعيشة، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتكون المرأة أكثر حساسية في التأثير بخفض مستويات المعيشة وانخفاض معدلات النمو السكاني خاصة المرأة المعيلة، وتشير دراسات عديدة على عشرين دولة، خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٦ إلى تأكيد الأثر السلبي القوي لمشروطة البنك والصندوق على النمو الاقتصادي. وسوف يتم توضيح الآثار السلبية من خلال تأثير الأزمات الاقتصادية على قضية المرأة والمساواة بين الجنسين. (York and Haung, 1991) (Mittlman and will, 1987)

- **تؤدي لنقص الديمقراطية والحرية السياسية:** تعتمد الأيدولوجية النيوكلاسيكية على حرية الفرد الرجل والمرأة، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولما تعتمد عليه من سوق منافسة كاملة، تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية والحرية، وقد أدى تطبيقها العملي إلى زيادة القمع السياسي، ونقص الديمقراطية للأفراد، نتيجة لما واجهته تلك السياسات، من رفض شعبي واسع من جانب الفقراء، ومحدودي الدخل والطبقة المتوسطة، والتي تمثل القاعدة العريضة في الدول النامية، بسبب طبيعتها الانكماشية وتحرير الأسعار، وقد اتخذ هذا الرفض، بعض مظاهر العنف والاحتجاج المتزايد، من إضرابات واعتصام العمال، وبعض التوترات السياسية والاجتماعية، في العديد من الدول منها الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا، والدومنيكان وأكوادور وهابيتي، وليبيريا والسودان، ونيجيريا وتونس و فنزويلا، مما دفع تلك الدول إلى الإسراع بإصدار الكثير من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وذات طابع لا ديمقراطي في الدول التي طبقت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يعني أن تلك الأيدولوجية تنطوي على عناصر استبداد واضحة، تفقد ما يذهب إليه أنصار الليبرالية النيوكلاسيكية، وما تذهب إليه الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، ويتعارض مع مبدأ الحرية والمساواة الذي تدعوا إليه المؤتمرات العالمية للمرأة، وتكون المرأة في كل ذلك هي الخاسر الأكبر، لكونها أكثر حساسية من الرجل في التأثير بذلك. (زكي، ١٩٩٣) (سودوفيسكي، ٢٠٠٠) (Amuzegar, 1986) (Williams, 1994)

- **تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة وزيادة البطالة:** تؤدي الأيدولوجية الليبرالية إلى تركيز عناصر الإنتاج، في أيدي فئة قليلة من الأفراد وذلك في غير صالح المرأة، وزيادة أرباحهم وزيادة الثروة في أيديهم على مستوى الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الفوارق بين الطبقات، وزيادة الفقر، كما يعني ذلك زيادة الفوارق بين الجنسين، في غير صالح المرأة، بالإضافة إلى أن تلك الأيدولوجية تؤدي إلى زيادة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، ضد الصناعات كثيفة العمالة، وانخفاض أجور العمال، مما يعني أنه حتى زيادة الإنتاجية ليست حل لمشكلة البطالة التي يعاني منها الجنسين، بل تؤدي إلى زيادتها، والمرأة أكثر حساسية في فقد عملها ونقص دخلها من الرجل، وهو ما أثبتته الواقع في الأزمة المالية العالمية، وليس أدل على ذلك من أنه، رغم ضخامة عمليات الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن تأثيرها على العمال في الدول النامية، لا يتعدى ١٪ من مجموع القوى العاملة فيها، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يمكن أن يمنعا رأس المال الأجنبي، من استعمال التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ولذلك فإن الطلب على الأيدي العاملة سيستمر في التناقض بالنسبة للنتاج، وهناك

اعتراف كامل، من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، بأن سياسات البنك والصندوق أدت إلى تفشي الفقر، على نطاق واسع في تفاوت واضح بين الغني والفقير، فبجانب ظهور فقراء جدد ظهر أيضاً أغنياء محدثون، وأثار ذلك تكون أكثر حدة على المرأة من الرجل. (بييار، ١٩٩٤) (راضي، ٢٠٠١) (عبدالصبور، ١٩٩٥) (Mittlman and will, 1987) (Kruijt, 1993)

(٢-٢-٣): أثر العولمة الاجتماعية على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين: (نصيف، ٢٠٠٦م) (محمد، ٢٠١٣م) (محمد، ٢٠١٤م) (اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٣م) (عامر، ٢٠١٣م).

للعولمة الاجتماعية آثار إيجابية، وأخرى سلبية على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين، يمكن إيجازها أهمها في الآتي:

(١-٢-٢-٣): الآثار الإيجابية للعولمة الاجتماعية على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين:

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال:

- القضاء على الانحياز والعادات القائمة على فكرة "دونية المرأة وتفوق الرجل عليها".
- مكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة، واستغلالها في الدعارة أو المتاجرة بها.
- التأكيد على حق المرأة في التعليم في كل المراحل والتخصصات.
- التأكيد على وجوب تطوير المرأة وضمان ممارستها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- حق المرأة في إكساب أطفالهن جنسياتهن، وألا يترتب على الزواج من أجنبي مساس بجنسية المرأة

(٢-٢-٢-٣): الآثار السلبية للعولمة الاجتماعية على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين:

من أهم الآثار السلبية للعولمة الاجتماعية على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين ما يلي:

(١-٢-٢-٢-٣): التحول من الدعوة لتحرير المرأة وإنصافها إلى التغيير الاجتماعي والثقافي وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين وصولاً إلى المساواة المطلقة: (محمد، ٢٠١٤م)

أقصى ما طمحت إليه دعوات تحرير المرأة قبل الستينات، هو إنصافها من الغبن الاجتماعي والتاريخي الذي لحق بها، أكثر مما عانى منه الرجال، مع الحفاظ على فطرة التمييز بين الأنوثة والذكورة، وتمايز توزيع العمل وتكامله في الأسرة والمجتمع، على النحو الذي يحقق المساواة المتكاملة بين الرجال والنساء. أما النزعة الأنثوية المتطرفة " الراديكالية"، والتي تبلورت في ستينات القرن العشرين فتعرف بأنها حركة فكرية سياسية اجتماعية متعددة الأفكار والتيارات، ظهرت في أواخر الستينات، تسعى للتغيير الاجتماعي والثقافي وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين وصولاً إلى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي، وتختلف نظرياتها وأهدافها وتحليلاتها تبعاً للمنطقات التي تتبناها، وتتسم أفكارها بالتطرف والشذوذ، وتتبنى صراع الجنسين وعدائهما، وتهدف إلى تقديم قراءات جديدة عن الدين واللغة والتاريخ والثقافة وعلاقات الجنسين.

(٢-٢-٢-٢-٣): استبدال مصطلح الفوارق بين الجنسين بالفوارق الجندرية: (محمد، ٢٠١٤م) (خضر، ٢٠١٣م) (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ١٩٩٦م) (لمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ٢٠٠٦م).

فالجندر (Gender) مصطلح، تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة، ظهر لأول مرة في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان ١٩٩٤ في (٥١) موضعاً منها، ونظراً لأنه ترجم بالعربية إلى (الذكر، الأنثى)، فلم ينتبه إليه أحدًا، ولمراعاة خطة التهيئة والتدرج في فرض المفهوم، ثم ظهر المصطلح مرة ثانية بشكل أوضح في وثيقة بكين ١٩٩٥، حيث تكرر مصطلح الجندر (٢٣٣) مرة، ورغم ذلك لا يوجد اتفاق على تعريفه. فقد عرفت منظمة الصحة العالمية الجندر على أنه: "مصطلح يصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة بها بالاختلافات العضوية"، بمعنى أن التكوين البيولوجي سواء للذكر أو للأنثى ليس له علاقة باختيار النشاط الجنسي الذي يمارسه الشخص، فالمرأة ليست امرأة إلا لأن المجتمع أعطاها ذلك الدور وبالمثل الرجل.

تعرف الموسوعة البريطانية ما يسمى بالهوية الجندرية (Gender Identity): هي شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى، وفي الأعم الأغلب، فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق (أو تكون واحدة)، ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية، وهويته الجندرية (أي شعوره بالذكورة أو بالأنوثة)، لذلك فإن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة، بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية، بتشكيل نواة الهوية الجندرية، وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية كلما نما الطفل، كما أنه من الممكن أن تتكون هوية جندرية لاحقة أو ثانوية لتتطور وتطغى على الهوية الجندرية الأساسية، حيث يتم اكتساب أنماط من السلوك الجنسي، في وقت لاحق في الحياة، إذ أن أنماط السلوك الجنسي وغير النمطية منها (بين الجنس الواحد) أيضًا تتطور لاحقًا، وهناك فرق بين مفهوم الجندر ومفهوم الجنس، فمفهوم الجنس يرتبط بالميزات البيولوجية المحددة، التي تميز الرجل عن المرأة، والتي لا يمكن أن تتغير حتى أن تغيرت الثقافات أو تغير الزمان والمكان.

وقد رفضت الدول الغربية في بكين، تعريف الجندر بالذكر والأنثى، إذ أصرت على وضع تعريف يشمل الحياة غير النمطية كسلوك اجتماعي، ورفضت الدول الأخرى أية محاولة من هذا النوع، فكانت النتيجة عدم تعريف المصطلح (The non definition of the term Gender)، وبذلك ما زال المصطلح (جندر) يعتريه الغموض، ففي اللغة الإنجليزية، ما زال المصطلح غير مفهوم بما يكفي، خارج نطاق النشاط الأكاديميون والنسويون، وحتى في هذا المجال، يلاحظ أن الأشخاص المختلفين يستخدمون المصطلح في سياقات ومدلولات مختلفة. (بخاري، ٢٠٠٨م) وبذلك فالجندر ليس له تعريف واضح، أو مدلول محدد، ودفع ذلك الوفود العربية والإسلامية، إلى استبدال كلمة الجندر بالجنس، واعترفوا بأنه يعني "عدم الحياة النمطية للنوع الواحد"، ورغم معارضتهم للمصطلح، لم ينجحوا في حذف كلمة "الجندر" من النص الإنجليزي (وهو النص الذي يتم توقيعه ومتابعته)، وإنما حُور المعنى لفرض هذا المصطلح، حيث عرف الجندر بأنه: "يعني الذكر والأنثى في نطاق المجتمع"، وكلمة نطاق المجتمع لا تخرج عن مجمل التعاريف السابقة عن الجندر، باعتبار أن دور النوع لكليهما مكتسب من المجتمع، ويمكن أن يتغير ويتطور في نطاق المجتمع نفسه، من أجل فرض هذا المصطلح، وقد دعا إعلان مؤتمر لاهاي للشباب ١٩٩٩م إلى إنشاء جهاز خاص في كل مدرسة "لتحطيم الصورة التقليدية والسلبية للهوية الجندرية، للعمل على تعليم الطلبة حقوقهم الجنسية والإنجابية، بهدف خلق

هوية إيجابية للفتيات والفتيان، كما يدعو الإعلان الحكومات إلى إعادة النظر، وتقديم قوانين جديدة تتناسب مع حقوق المراهقين، والشباب للاستمتاع "بالصحة الجنسية" والصحة الإيجابية بدون التفرقة على أساس الجندر. (خالد، ٢٠١٠م).

(٣-٢-٢-٢-٢): سيطرة الأنثويات الراديكاليات على لجنة المرأة بالأمم المتحدة: (محمد، ٢٠١٤م)
(م إيفانز، ١٩٩٢م) (غريب، ١٩٨٨م)

تسيطر النساء الراديكاليات، على اللجان المسؤولة عن، صياغة ومتابعة تطبيق الوثائق، والمعاهدات الدولية في العالم، فالمواثيق والاتفاقات الدولية، التي تخص المرأة والأسرة والسكان، تصاغ في وكالات ولجان تُسيطر عليها فئات ثلاثة، هي الأنثوية المتطرفة، وأعداء الإنجاب والسكان، والشواذ جنسياً، وقد شكلت لجنة المرأة في الأمم المتحدة، امرأة اسكندنافية، كانت تؤمن بالزواج المفتوح، ورفض الأسرة، وكانت تعتبر الزواج قيّداً، وأن الحرية الشخصية لا بد أن تكون مطلقة، وانعكس هذا المفهوم للحرية في المواثيق التي صدرت عن هذه اللجنة، فالتوقيع على اتفاقية سيداو، يجعل معارضة الشذوذ الجنسي عملاً يعرض صاحبها للمساءلة القانونية، لكون هذه المعارضة مُعارضة لحقوق الإنسان.

(٣-٢-٢-٢-٤): تعارض ايولوجية المساواة الجندرية المطلقة بالدين والتقاليد والأعراف المحلية والثقافات الخاصة:

ترتب على عولمة قضية الفوارق بين الجنسين، التي ارتبطت بالمرأة، بفصل تلك القضية عن الدين، والعادات والتقاليد، والأعراف المحلية، والثقافات الخاصة، والاعتماد على ميثاق الأمم المتحدة، وما تبعه من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (الزحيلي، ١٩٩٧م) (بسيوني، ١٩٨٩م) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام ١٩٧٩م، التي تعتبر الأساس الذي تعتمد عليه الأمم المتحدة في جميع مؤتمراتها اللاحقة، ففي فقرتها رقم (و) من المادة ٢، تنص على اتخاذ التدابير المناسبة، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات. (بسيوني، ١٩٨٩م) فتمت بذلك الدعوة إلى فتح باب العلاقات الجنسية، والسماح بحرية الجنس، والتنفير من الزواج المبكر، والعمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، وتحديد النسل والسماح بالجهاض المأمون، وتقديم الثقافة الجنسية للجنسين في سن مبكر، وتسخير الأعلام لتحقيق هذه الأهداف، وخطر هذه الأيديولوجية البديلة، يتمثل في اقتحام مناطق، كان يُنظر إليها باعتبارها خاصة، أو شخصية، وينظم أوضاعها بشكل أساسي الدين والتقاليد والأعراف المحلية والثقافات الخاصة، أي أن الاقتحام والهدم لهذه الأيديولوجية، ينال مناطق متصلة بالهوية والثقافة، وهي محور الكيان الإنساني والوجود البشري. (محمد، ٢٠١٤م)

(٣-٢-٢-٢-٥): الربط بين حقوق المرأة، وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي، يؤثر على سيادة الدول النامية:

إن كل حقوق المرأة، بالتفسير الغربي المفصل في أدبيتها، والمواثيق في مؤتمر بكين والقاهرة، والمقنن في اتفاقية (سيداو) وغيرها، هي جزء أساسي من حقوق الإنسان عندهم، وتؤكد الأمم المتحدة عبر الوثائق المذكورة، الرفض التام للفصل بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان، ومعنى ذلك أنها تمهيد لتدخلات خطيرة وواسعة، وإعطاء الحق للدول الكبرى من خلال المنظمات الدولية، مع التكييف القانوني لذلك، بأن تلعب سيادة الدول النامية. (محمد، ٢٠١٤م) (بسيوني، ١٩٨٩م).

(٣-٢-٢-٢-٦): الضغط على الدول لضمان الالتزام:

تلجأ الأمم المتحدة، والدول المتقدمة، للضغط على الدول النامية، قبل وأثناء صياغة القرارات في المؤتمرات التي عقدها، وبعد صدور القرارات والمواثيق، لضمان نوعية خاصة من التطبيق والتفسير، تكون محققة لطموحاتها من ناحية، ولضمان استمرارية الالتزام التام، بما فرضته وعدم الخروج عليه من ناحية أخرى، وتستخدم آلية رفع سقف المطالب للوصول لذلك. (محمد، ٢٠١٤م)

الخلاصة: إن العولمة الاجتماعية أثرت على قضية المرأة، والفوارق بين الجنسين، إيجابيا وسلبيا، وأن آثارها السلبية الاجتماعية، تفوق آثارها الإيجابية الاجتماعية، مع ملاحظة أنه توجد صعوبة في قياس معظم تلك الآثار، على المتغيرات الاجتماعية، كالأخلاق، والعادات، والتقاليد، وثقافة المجتمع، إلى غير ذلك.

(٣-٢-٣): آثار العولمة السياسية على المساواة بين الجنسين: (الأمم المتحدة، ١٩٨٠م) (الأمم المتحدة، ١٩٨٥م) (الأمم المتحدة، ١٩٩٥م) (الأمم المتحدة، ١٩٤٠م) (محمد، ٢٠١٣م) (محمد، ٢٠١٤م) (اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٣م) (عامر، ٢٠١٣م).

للعولمة السياسية آثار إيجابية وأخرى سلبية على قضية المرأة والمساواة بين الجنسين، يمكن توضيح أهمها في الآتي:

(٣-٢-٣-١): الآثار الإيجابية للعولمة السياسية على قضية المرأة والمساواة بين الجنسين

من أهم الآثار الإيجابية للعولمة السياسية على قضية المرأة والمساواة بين الجنسين ما يلي:

- تشجيع الأحزاب السياسية على تعيين مرشحات من النساء لمساواتهن بالرجل.
- الدعوة لتمثيل المرأة، تمثيلا منصفا، على جميع المستويات العليا في الوفود، كوفود المؤتمرات العليا، والهيئات واللجان الدولية، التي تعالج المسائل السياسية والقانونية ونزع السلاح وغيرها.
- دعوة الحكومات، والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية، لاتخاذ إجراءات من أجل مشاركة المرأة، في الأنشطة السياسية.
- ضمان حق التصويت للمرأة، في جميع الانتخابات، بشروط التساوي بينهم وبين الرجال، دون أي تمييز.
- حق المرأة في الانتخاب، لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط التساوي بينهم وبين الرجال، دون أي تمييز.
- حق المرأة في أن تكون رئيس دولة، ورئيس وزراء، ووزيرة.
- الحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية
- المساواة بين الرجل والمرأة، في وضع وتنفيذ سياسات الحكومة، والمبادئ التوجيهية الوطنية، والاستراتيجيات والخطط.

**(٢-٣-٢): الآثار السلبية للعولمة السياسية على قضية المرأة والمساواة بين الجنسين:
(اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ٢٠١٣م) (محمد، ٢٠١٣م):**

يكنم الأثر السلبي للعولمة السياسية، من خلال انتقاص سيادة الدولة، وتعرضها للرقابة الدولية، حيث طالبت وثيقة الاجتماع السابع والخمسين، للجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة، في ٤-١٥ مارس ٢٠١٣م، بالرقابة والتقويم والمساءلة في مواضع عدة، بما يعد انتهاكاً صريحاً لسيادة الحكومات، وفرض للرقابة الدولية عليها، والتدخل في شئونها الداخلية، بل في شئون الأفراد الداخلية، شديدة الخصوصية، كما طالب الاتحاد الأوروبي (EU)، بتحويل ما أطلق عليها، "جرائم العنف المبني على الجندر"، إلى محكمة الجرائم الدولية (ICC)، ولن يقتصر الأمر هنا على جرائم الاعتصاب أثناء الحروب، وإنما نظراً لتعميم مفهوم "العنف المبني على الجندر" في الوثيقة، فإن أي ممارسة تدخل في نطاق ذلك التعريف، سيتم تحويلها وفقاً لتلك الإضافة إلى محكمة الجرائم الدولية (ICC)، وبصفة خاصة ما أطلقوا عليه "العنف الجنسي Sexual violence"، لإثبات أن "العنف ضد الجندر" هو "جريمة" تستحق العقاب على المستوى الدولي، وبذلك تكون (سيداو) قد تحولت بالفعل إلى إلزام حقيقي، يترتب على عدم الوفاء به عقوبات دولية، كما يتم فرض الرقابة من خلال مشروعات المؤسسات الدولية والرقابة على تلك المشروعات.

(٣-٣) أثر الصدمات الاقتصادية على قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين:

ساهمت العولمة في سرعة انتشار الأزمات وتحولها إلى ازمات عالمية على مستوى العالم وزيادة حدة تأثيرها، مما أدى إلى زيادة التأثير السلبي على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين، ومن أهم تلك الأزمات تأثيراً وحدائثاً، الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧)، وجائحة كورونا العالمية (٢٠١٩) (٢٠٠٧-٣-١): الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧)

ساهمت العولمة في سرعة انتشار الازمة المالية للعقارات الأمريكية، وسرعان ما أصبحت أزمة مالية عالمية في عام (٢٠٠٧)، فزادت من الآثار السلبية وزيادة حدتها على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين، تمثلت في التأثير السلبي على الأهداف الألفية المرتبطة بقضية المرأة، ومن أهم تلك الأهداف:

(٣-١-١): هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: يعني هذا الهدف تمكين الأطفال من الجنسين من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول العام ٢٠١٥م، وقد قام قطاع التربية في اليونسكو منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية برصد تأثير الأزمة، على قطاع التعليم في الدول الأعضاء في المنظمة عام ٢٠٠٩م، حيث أظهرت الدراسات أن الأسر الضعيفة تواجه صعوبات في تغطية التكاليف المدرسية، مما يؤدي إلى نقل الأطفال إلى مدارس أقل تكلفة، وزيادة التغيب والتسرب من المدارس وعمل الأطفال، وأدى تناقص دخل الأسر إلى الإضرار بنوعية التعليم وبمسألة الإنصاف في المدارس الحكومية، كما يؤثر على الطلب على التعليم، ففي جمهورية الكونغو أثر الانخفاض في الدخل الأسري تأثيراً مباشراً على الأنشطة المدرسية، حيث أنتقل الطلاب إلى مدارس أقل تكلفة وجودة، حيث خافت الأسر من فصل أطفالهم من المدارس في حالة عدم دفع الرسوم المدرسية قبل انتهاء الربع الأول من العام الدراسي، رغم سماح المدارس بتأجيل دفع الرسوم، كما قام عدد من الأسر ببيع ممتلكات عائلية أو بتقليل استهلاك السلع الأساسية من أجل دفع الرسوم المدرسية، واضطرت بعض الأسر الفقيرة إلى الاختيار بين الأطفال في تحديد من يحق لهم الالتحاق بالمدارس وذلك في غير صالح الإناث، ويبدو أن تأثير الأزمة على الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وكذلك على مشاركة

البنات كان شديداً، ولم يعد الكثير من الطلاب الذين كانوا أكبر سناً من زملائهم إلى صفوفهم في العام الدراسي الجديد. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود عواقب وكذلك تقادم التفاوت في مستويات المعيشة، وأثبتت أن التدابير التي اتخذتها الحكومات من أجل التخفيف من وطأة تأثير الأزمة على الفئات المهمشة - منها النساء- غير كافية، وأدت الأزمة إلى ازدياد عمل الأطفال ومشاركتهم في العمل الأسري ولاسيما التأثير على أضعف فئات السكان ومنها المرأة. (إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، ٢٠٠٩م)

(٣-١-٢): هدف تحسين الصحة النفسية: رغم الإسهام المشهود به لبرامج رعاية صحة الأم والطفل. (United Nations, July 2009) (United Nations, 2009) (الأمم المتحدة، يوليو ٢٠٠٩م) وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل الرعاية الصحية للأمهات والرضع الحديثي الولادة والأطفال، إلا أن الوفيات النفاسية تشكل الجانب الأكبر من جوانب عدم المساواة في المجال الصحي في العالم، حيث يموت سنوياً ما يزيد عن ٥٣٦ ألف امرأة، بشكل رئيسي في البلدان المنخفضة الدخل، وذلك بسبب المضاعفات المتصلة بالحمل والولادة للنساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو أجزاء من آسيا، ولم يتغير معدل الوفيات النفاسية إلا قليلاً منذ عام ١٩٩٠، وسبب ذلك مضاعفات الولادة التي تزيد مئات المرات عن معدلاتها في البلدان المتقدمة، وهو ما يعني أنه في ظل الأزمة المالية العالمية حيث ينخفض الإنفاق على الصحة والتعليم فيؤدي ذلك إلى تدهور الصحة النفاسية. (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٩م) (UNICEF, 2009) وينطبق نفس الأثر على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. (الأمم المتحدة، يوليو ٢٠٠٩م) (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٩م) (IRIN, 2009)

(٣-١-٣): هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رغم أن الأزمة المالية العالمية تسبب عبئاً على كل من المرأة والرجل، إلا أن هذا العبء يكون أكبر على المرأة، وبصورة خاصة المرأة الفقيرة والمهاجرة والتي تنتمي إلى الأقليات، وفي البلدان الفقيرة التي تسجل نسباً متدنية لتعليم البنات، تضطر أعداد كبيرة من الفتيات إلى ترك المدرسة عندما تواجه أسرهن انخفاضاً في الدخل، وبالرغم من أن المرأة والرجل يتأثران بفقدان العمل على حد سواء، إلا إن المرأة غالباً ما تكون أول من يسرح من العمل لأن الرجل يعتبر تقليدياً "المعيل" الرئيسي للأسرة، وفي حين أن القطاعات التي يسيطر عليها الرجال تسجل خسارة ضخمة في فرص العمل، إلا أنه توجد خسارة في القطاعات التي تسيطر عليها النساء، (Antonopoulos, 2009) كما حذرت الأمم المتحدة من العواقب الخطيرة للأزمة على المرأة والأطفال في البلدان الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع معدل وفيات الرضع، وزيادة عدد الفتيات اللواتي يتركن المدرسة، وارتفاع نسبة العنف ضد المرأة وانتشار الأمراض. (Seguino, 2009) وتشير الأبحاث إلى أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي قد أدى إلى ارتفاع ملموس في متوسط وفيات الرضع من الإناث مقارنة بالذكور. (Sabarwal, 2009)

وتتعرض النساء والفتيات في الأسر الفقيرة بشكل خاص في ٣٣ بلداً نامياً لآثار أزمة الاقتصاد والغذاء العالميتين، ممثلة في انخفاض معدلات تعليم الفتيات وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي مما يزيد من خطورة أوضاع النساء والفتيات بشكل خاص، وقد حذر البنك الدولي من أنها ستعرق مسار التقدم الذي تحقق على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة، مما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء، كما تتأثر النساء العاملات في القطاع غير الرسمي على نحو خاص، لأن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى تراجع كبير في الطلب على نواتج

ذلك القطاع، كما تتأثر المرأة بانخفاض دخلها في البلدان النامية نتيجة فقدان الوظائف في الصناعات التصديرية، والتضييق على قروض التمويل الأصغر وانخفاض التحويلات المالية من الخارج، حيث تشكل النساء غالبية عملاء قطاع التمويل البالغ الصغر، كما تتراجع فرص حصولهن على هذا النوع من الائتمان بسبب مشاكل السيولة التي يعاني منها القطاع المالي. (World Bank, 2013)

بالإضافة إلى زيادة نسب البطالة بسبب فقدان الإناث لوظائفهن نتيجة، الأزمة تؤكد على زيادة حساسية النساء أكثر من الرجال نتيجة الأزمة. ولقدان المرأة دخلها تداعيات سلبية طويلة الأجل على رفاهية الأسر الفقيرة بسبب تفضيلها لإنفاق مواردها الشحيحة على رفاهية الأطفال مما يؤثر على التنمية المستقبلية، ومما يزيد الأمر سوءاً، أن ثلثي النساء في العالم يزاولن أعمالاً هشة، أي بلا عقود ولا تأمينات اجتماعية وأن تعرّض هؤلاء النساء للتسريح من العمل يتزايد لأن النساء هن الفئة الأضعف والتي غالباً ما يبدأ بها أصحاب الأعمال في عمليات التسريح. (World Bank, 2013) (UNDP, 2013) كما أن أغلب ما تحصل عليه المرأة من أجر ينفق على الأسرة في مجالات الغذاء والصحة والتعليم، وبذلك فإن المجتمع ككل معرض للضرر من جراء تخفيض أجور النساء أو تسريحهن من العمل، مما يعني زيادة حدة الفقر، كما أدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى انخفاض الإنفاق على الغذاء، وفي كثير من الأسر التي تعولها امرأة تناقص عدد الوجبات اليومية التي يتناولها أفراد الأسرة إلى وجبتين أو وجبة واحدة، وبعض الأسر التي لم تخفض عدد الوجبات قللت من تنوع الطعام وجودته، مما يؤدي بالطبع إلى مزيد من سوء التغذية، وفقر الدم، وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نسبة زيادة فقر الدم لدى الأمهات خلال عام ٢٠٠٩ من ١٠٪ إلى ٢٠٪ (Seguino, 2009)، خصوصاً مع الانكماش المتوقع في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، مما يهدد رفاهة النساء وعائلاتهن. (Sabarwal and Sinha, 2009).

(٣-٣-٢): جائحة فيروس كورونا (٢٠١٩) (Halim, 2020)

جائحة فيروس كورونا العالمية، (جائحة كوفيد-١٩)، وهو فيروس مرتبط، بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-٢)، ظهرت في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام ٢٠١٩م، وتحول إلى حائحة في ١١ مارس ٢٠١٩م، ورغم أن الأزمة اثرت سلباً على كل من المرأة والرجل، وتسببت في أكثر من ٦٦٨ مليون إصابة، أكثر من ٦,٧٣ مليون حالة وفاة، و تعافي أكثر من مليون مصاب، في أكثر من ١٨٨ دولة، حتى تاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢٣، فرغم النقص في معدل الإصابة والوفيات للإناث عن الذكور، حيث تشير الإحصاءات أنه في منطقة جنوب آسيا، كان الرجال يشكلون أكثر من ٣ وفيات من بين ٤ وفيات مرتبطة بفيروس كورونا، وبلغت النسبة نحو ٦١٪ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و٥٩٪ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن تأثيرها كان أكثر حدة على المرأة، فزادت نسبة المرأة المعيلة، وزيادة اعبائها، خاصة النساء الأقل دخلاً، وتغير مسار المكاسب التي تحققت على مدى عقود في قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين، في مجالات مثل رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي، والتعبير عن الرأي، والاستقلالية، فكانت المرأة أكثر حساسية وتأثر بالأثار السلبية لتلك الأزمة. (Halim, 2020) (كراونو بارامو، ٢٠٢١)

ومن أهم التأثيرات السلبية للأزمة على قضا المرأة والفوارق بين الجنسين ما يلي:

(٣-٢-١): التعليم: تختلف الفروق بين الجنسين في التسرب من الدراسة بسبب هذه الأزمة باختلاف المناطق ومستويات التعليم، فالأولاد أكثر عرضة من الفتيات، لخطر عدم العودة إلى التعليم الجامعي، والمرحلتين الابتدائية والإعدادية، في حين ينطبق العكس على رياض الأطفال والمرحلة الثانوية، أما في أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى تأثر نسبة أعلى من الفتيات في جميع مستويات التعليم (بخلاف مرحلة رياض الأطفال)، وتواجه المراهقات خطر عدم العودة إلى الدراسة، في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث يعيش معظم الطلاب المعرضين للخطر. (كراونو بارامو، ٢٠٢١).

فوفقاً لدراسة اليونيسكو بسبب أزمة كورونا سيكون ٢٣,٨ مليون طفل ومراهق وشاب (من التعليم قبل الابتدائي إلى التعليم العالي) على مستوى العالم معرضين لخطر عدم العودة إلى مراكز الرعاية أو المدارس أو الجامعات في عام ٢٠٢٠، من بينهم ١٠,٩ مليون طفل ابتدائي وثانوي، من بين هؤلاء، من المتوقع أن يتعرض حوالي ١١,٢ مليون فتاة وشابة للخطر بسبب جائحة كورونا، من بينهم ٥,٢ مليون من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية. (UNESCO, 2020).

هذه الأرقام (١٠,٩ مليون، من بينهم ٥,٢ مليون فتاة) إضافة إلى ٢٥٨ مليون طفل وشاب في سن التعليم الابتدائي والثانوي كانوا خارج المدرسة بالفعل قبل الأزمة، وسيكون التعليم العالي هو الأكثر تضرراً وانخفاضاً بنسبة ٣,٥٪ في الالتحاق وتعني أن هناك ٧,٩ مليون طالب في خطر، في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (الدنيا والعليا)، ويقدر الانخفاض في الالتحاق بحوالي ١١ مليون، على الصعيد العالمي، من المرجح أن تتأثر النسب المئوية الأعلى من الفتيات بدرجة أكبر في مرحلتي ما قبل الابتدائي والثانوي، في حين أن النسب المئوية الأعلى للبنين أكثر من البنات معرضة بشكل أكبر لخطر عدم العودة إلى المدارس والجامعات في مستويات التعليم الأخرى.

(٣-٢-٢): الوظائف: كانت النساء أكثر عرضة لفقد وظائفهن في الأشهر الأولى من الأزمة، ففي دراسة أحرقت على ٤٠ بلداً معظمها من البلدان النامية، خلال الفترة من أبريل ٢٠٢٠م إلى يونيو ٢٠٢٠م، بلغ احتمال فقدان النساء العاملات وظائفهن ٣٦٪ مقابل ٢٨٪ بين الرجال، وفي دراسة أخرى في أمريكا اللاتينية، كان احتمال فقدان النساء وظائفهن أكبر بنسبة ٤٤٪ في بداية الأزمة مقارنة بالرجال، وتشير البيانات إلى أن عودة النساء إلى العمل بأجر كانت أبطأ من عودة الرجال، ويبدو أيضاً أن الأعمال التجارية، التي تشغل النساء مناصب الإدارة العليا فيها، قد تعرضت لآثار سلبية أكثر من تلك التي يديرها الرجال، على مستوى البلدان المعنية، وذلك بسبب أن النساء تحمّلن المسؤولية، عن تلبية مزيد من احتياجات الرعاية، في ظل إغلاق المدارس، وزيادة عدد أفراد الأسرة المرضى، مما أدى إلى زيادة القيود على الوقت المتاح لهن، وعلى قدرتهن على العودة إلى العمل عند إعادة فتح الاقتصاد. (كراونو بارامو، ٢٠٢١).

اجتماعيا: تعرضت النساء لخسائر من حيث سلامتهن الشخصية، بسبب وجود ارتفاع كبير في العنف ضد المرأة، فقد زاد كثيرا عدد الاتصالات، التي تلقتها خطوط المساعدة، وعدد الحالات في سجلات مقدمي الخدمة، وفي تقارير الشرطة، وفي المسوح المخصصة حول هذا الموضوع، ففي إندونيسيا ٨٣٪ ممن شاركوا في المسح أن هناك زيادة في العنف، على يد شريك الحياة، في مجتمعاتهن المحلية، بسبب فيروس كورونا. (Halim, 2020)

(٣-٢-٣): الصحة البدنية: تسببت الجائحة في تعطل الخدمات الصحية النسائية الرئيسية، كالصحة الإنجابية، وصحة المراهقات والأمهات، مما زاد الضرر بصحة المرأة، مع زيادة التعرض للعوى، نظرا لأن المرأة ممثلة تمثيلا زائدا في قطاع الصحة، وهناك احتمال أكبر أن تكون من مقدمي الرعاية، بسبب مجموعة من العوامل البيولوجية والسلوكية. فالنساء والفتيات لديهن أيضا جوانب ضعف صحية في مواجهة هذه الجائحة، وبسبب أدوارهن في أنشطة الرعاية داخل المنزل وخارجه، تتعرض النساء على نحو غير متناسب للإصابة بكورونا. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء ٨٨٪ من العاملين في مجال الرعاية الشخصية و ٦٩٪ من الأخصائيين الصحيين. وهذه وظائف في الخطوط الأمامية وتستهلك مخالطة المرضى ولا يمكن القيام بها من المنزل. وفي إسبانيا، تبلغ نسبة الإناث بين العاملين في مجال الرعاية الصحية المصابين ٧١,٨٪ مقابل ٢٨,٢٪ من الذكور. (كراونو بارامو، ٢٠٢٠). ووفقا للبيانات التي تم جمعها قبل الجائحة، فإن معدل وفيات الأمهات كان أخذا في التراجع على مستوى العالم، حيث انخفض إلى ٢١١ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي بحلول عام ٢٠١٧، من ٣٤٢ وفاة في عام ٢٠٠٠. (البنك الدولي، ٢٠٢٢م)

(٤-٢-٣): الصحة النفسية: زادت الضغوط النفسية على المرأة بسبب جائحة كورونا وكانت المرأة أكثر عرضة من الرجل للتوتر والقلق المتعلقين بفيروس كورونا، ففي باكستان كانت نسبة الشعور بالتوتر النفسي بسبب كورونا ٨٢٪ من النساء، مقابل ٧٤٪ من الرجال، وفي السنغال، ويمثل القلق في النساء أكثر حدة من الرجال حيث بلغت النسبة ٥٦٪ مقابل ٤٦٪. وفي أرمينيا، كانت مستويات القلق أعلى بين النساء ٤٣٪، مقابل ٢٩٪ من الرجال تعرضهن لأشد مستويات القلق.

(٥-٢-٣): تضاعف الجهود لعلاج آثار أزمة كورونا على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين: تم مواجهة الآثار السلبية للأزمة من خلال مضاعفة جهود المؤسسات الدولية، لمواجهة أثر الأزمة على خاصة على النساء من أهمها: (البنك الدولي، ٢٠٢٢م)

(١-٥-٢-٣-٣): مبادرة تمويل رائدات الأعمال: تساند رائدات الأعمال النساء ليس فقط للاستمرار خلال الأزمة، وعلى المدى الطويل، ويقدر أكبر من المرونة، لتمكين النساء من الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق والشبكات والمعلومات، وخلق فرص العمل. (البنك الدولي، ٢٠٢٢م)

(٢-٥-٢-٣-٣): تعزيز الاستجابات الصحية والتعليمية: لتعزيز تعليم الفتيات، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويشمل أيضا التصدي للعنف القائم على نوع الجنس

وأساببه، وهو ما يتطلب نهجا على نطاق المنظومة، وإدراج العنف ضد المرأة في الاستجابات الصحية والتعليمية، وتعزيز الأمن الاقتصادي للمساعدة في الحماية من بعض أشكال العنف، وتقديم الخدمات لضحايا العنف القائم على نوع الجنس. (البنك الدولي، ٢٠٢٢م)

(٣-٣-٢-٥): بناء الاقتصادات الأكثر شمولاً: تكون قادرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل من خلال تركيز المؤسسات الدولية

(٣-٣-٢-٥-٤): مشروع الاستجابة الطارئة لمواجهة جائحة كورونا: تقدمه المؤسسات الدولية، بهدف تدعيم النظام الصحي، من أجل تحسين إدارة حالات الطوارئ الصحية في المستقبل، ويعزز المشروع، خدمات الصحة النفسية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، على مستوى المجتمع المحلي، خاصة في حالات الطوارئ. (البنك الدولي، ٢٠٢٢م)

(٣-٣-٢-٥-٥): مساندة المساواة بين الجنسين: المؤسسات الدولية، ممثلة في مجموعة البنك الدولي، لمساندة المساواة بين الجنسين، في البلدان المختلفة، للتصدي للأزمة الصحية المباشرة، وآثارها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المقابلة لها.

أسباب زيادة حدة تأثير جائحة كورونا على الفوارق بين الجنسين:

أدت جائحة كورونا إلى تضخيم جميع أوجه عدم المساواة القائمة وزيادة حدتها وذلك لعدة أسباب من أهمها: (البنك الدولي، ٢٠٢٢)

- زيادة مسؤوليات العمل المنزلي والرعاية: تقضي المرأة وقتاً في أعمال الرعاية، غير المدفوعة الأجر، أطول ثلاث مرات مما يقضيه الرجل، حيث تتركس ساعة إلى ٥ ساعات يومياً، للعمل المنزلي غير المدفوع الأجر، ورعاية الأطفال، وغير ذلك من أعمال رعاية الأسرة، وقد زادت مسؤوليات أعمال الرعاية خلال أزمة كورونا.

- تعطل الخدمات الصحية الرئيسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، وصحة المراهقات والأمهات.
- زيادة التعرض للعدوى، والضغط النفسي، نظراً لأن المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في قطاع الصحة، وهناك احتمال أكبر أن تكون من مقدمي الرعاية؛ حيث تشكل المرأة ٨٨٪ من العاملين في مجال الرعاية الشخصية، و ٦٩٪ من الأخصائيين الصحيين، وهذه وظائف في الخطوط الأمامية، وتستلزم مخالطة المرضى، ولا يمكن القيام بها من المنزل، فمثلاً في إسبانيا، تبلغ نسبة الإناث بين العاملين في مجال الرعاية الصحية المصابين ٧١,٨٪ مقابل ٢٨,٢٪ من الذكور. (كراون، وبارامو، ٢٠٢٢).

- الوظائف التي تشغلها النساء، فُقدت بمعدل أسرع، من الوظائف التي يشغلها الرجال، كما أن الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تملكها وتقودها النساء، أكثر تأثراً أيضاً.
- عدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك بالنسبة لمن يعملون في القطاع غير الرسمي، الذي يضم نسبة أعلى من النساء.

- الفجوات بين الجنسين، في الحصول على التقنيات الرقمية واستخدامها.

- زيادة حادة في العنف ضد المرأة.

الفصل الثاني

مؤشرات العولمة والفوارق بين الجنسين

(١): مؤشر العولمة (KOF, 2014) (KOF, 2022)

يقدم مؤشر العولمة KOF لعام ٢٠٢٢م للعولمة (KOF Index of Globalization) ، دليلاً شاملاً عن العولمة، في ١٩٦ دولة، وهو يعتمد على تطبيق مفهوم الهندسة العكسية للعولمة، وتحليل العولمة إلى أهم مكوناتها، ويعتمد في ذلك على ٤٣ متغيراً فردياً، تم تجميعها في مؤشر واقعي وبحكم القانون، من خمسة أبعاد فرعية هي التجارة ، والمالية ، والشخصية ، والمعلوماتية ، والعولمة الثقافية، وثلاثة أبعاد رئيسية هي العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية، والعولمة السياسية، ويتم إعطاء وزن نسبي $\frac{1}{3}$ لكل بعد رئيسي في مؤشر إجمالي واحد، وبالتالي يتم التمييز بين ١٨ مؤشرًا مختلفًا، إذا حافظنا على التمييز بين الأمر الواقع والحكم القانوني، يُحسب المؤشر العام على أنه متوسط مؤشر الأمر الواقع والحكم القانوني، ويؤدي هذا إلى زيادة العدد الإجمالي إلى ٢٧ مؤشر. ويمكن توضيح هيكل مكونات مؤشر العولمة وأوزانها: (Gygli and Others, 2019).

العولمة بحكم القانون		العولمة بحكم الواقع	
٣٣,٣	العولمة الاقتصادية		
	٥٠	عولمة التجارة	٥٠
	٢٧,٩	اللوائح التجارية	٣٨,١
	٢٨,١	ضرائب التجارة	٤٢,٦
	٢٦,٤	التعريفات	١٩,٣
	١٧,٥	اتفاقيات التجارة	
	٥٠	العولمة المالية	٥٠
	٣٠,٦	قيود الاستثمار	٢٦,٣
	٣٨,٨	انفتاح رأس المال	١٦,٥
	٣٠,٦	اتفاقية الاستثمار الدولية	٢٩
			٠,٨
			٢٧,٥
٣٣,٣	العولمة الاجتماعية		
	٣٣,٣	العولمة الشخصية	٣٣,٣
	٣٨,٧	اشتراكات الهاتف	٢٠,٧
	٣٢,٧	حرية الزيارة	٢٢,٢
	٢٨,٦	المطارات الدولية	٢١,٢
			١٨,٧
			١٧,٢
	٣٣,٣	العولمة المعلوماتية	٣٣,٣
	٣٨,١	الوصول إلى التلفزيون	٤٠,٨

		٤٣,٥	خدمة الإنترنت		٣٠,١	براءات الاختراع الدولية
		١٨,٤	حرية الصحافة		٢٩,١	صادرات التكنولوجيا العالية
		٣٣,٣	العولمة الثقافية	٣٣,٣		العولمة الثقافية
		٢٢,٢	المساواة بين الجنسين		٢٧,٤	التجارة في السلع الثقافية
		٤١,٧	رأس المال البشري		٢٤,٦	التجارة في الخدمات الشخصية
		٣٦,٢	الحريات المدنية		٣	العلامات التجارية الدولية
					٢٤,٤	مطعم ماكدونالدز
					٢٠,٦	متاجر ايكيا
٣٣,٣			العولمة السياسية			
	٣٦,٥		المنظمات الدولية	٣٧,٢		السفارات
	٣٢,٦		المعاهدات الدولية	٢٤,٦		بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة
	٣٠,٩		تنوع شركاء المعاهدة	٣٨,٢		المنظمات غير الحكومية الدولية

ويلاحظ أن عولمة التجارة تشمل تمثل الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع الشركاء التجاريين، هي تمثل ٥٠٪ من وزن العولمة الاقتصادية. (KOF,2023)

يعتبر مؤشر العولمة غير شامل في التعبير عن العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية والعولمة السياسية، وحجم كل منها في تكوين مؤشر العولمة، ولكنه يعتبر مؤشر مرضي في ظل أن هناك العديد من المتغيرات التي من الممكن ان تدخل في مكونات العولمة ولكن من الصعب قياسها.

(٢): مؤشرات الفوارق بين الجنسين (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٢٢) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٨) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠)

بدء قياس الفوارق بين الجنسين في تقرير التنمية البشرية في العام ١٩٩٥م، عن طريق قياس الفوارق بين الجنسين في دليل التنمية البشرية، أما دليل تمكين المرأة فيركز على المشاركة السياسية التي تقاس على أساس حصة المرأة في المقاعد البرلمانية، والمشاركة الاقتصادية التي تقاس على أساس حصة المرأة من المناصب الرفيعة والمناصب المهنية، وامتلاك الموارد الاقتصادية الذي يقاس على أساس فجوة الدخل، ولكن تعرض القياس لعدة انتقادات من أهمها:

- يجمع هذان القياسان بين الإنجازات المطلقة والإنجازات النسبية، وتبدو نتيجة القياس سيئة في كل بلد يسجل دخلا منخفضا في المطلق حتى لو كان يشهد وضعاً مثالياً من حيث المساواة بين الجنسين.
- كثرة الافتراضات لسد النقص في البيانات، فأكثر من ٤/٣ حصص الدخل النسبية في الدالين كانت افتراضية مما أثر على صحة التقديرات
- وجود تحيز كبير إلى النخبة التي تعيش في المدن عند قياس مؤشر تمكين المرأة.

وقد تغلب دليل الفوارق بين الجنسين على تلك الانتقادات، حيث تضمن ثلاث أبعاد هامة للمرأة هي الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل.

(١-٢): أبعاد دليل الفوارق بين الجنسين:

(١-٢-١): الصحة الإنجابية:

تقاس الصحة الإنجابية بمعدلين هما معدل وفيات الأمهات، ومعدل خصوبة المراهقات، ويلاحظ أن وفيات الأمهات ذات ارتباط عكسي مع التعليم والحصول على الخدمات الصحية، كما أن الإنجاب المبكر يحرم المرأة من متابعة الدراسة، ويقلل فرص العمل التي تناسب ظروفها.

(١-٢-٢): التمكين:

يشمل تمكين المرأة من المشاركة في العمل السياسي على جميع المستويات الحكومية، ويقاس بنسبة النساء إلى الرجال من مجموع المقاعد البرلمانية، وهو يعكس مكانة المرأة في القيادة السياسية، والتمكين (كمتغير تابع) يرتبط طردياً مع زيادة التحصيل العلمي للمرأة، والحصول على الخدمات الصحية، كما أن التمكين (كمتغير مستقل) يؤثر عن طريق التغذية العكسية في زيادة التحصيل العلمي للمرأة وزيادة حصولها على الخدمات الصحية، وهو ما ينعكس على فرص العمل التي تحصل عليها وأجرها.

(١-٢-٢): سوق العمل:

تمثل نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة سواء بدوام جزئي أو كلي، ورغم مدول نسبة المشاركة في سوق العمل، إلا أنها لا تأخذ في الحسبان الفوارق في نوعية العمل ومستويات الأجور بين الجنسين.

(٢-٢): حساب دليل الفوارق بين الجنسين (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٢٢) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٨) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١١)

تتراوح قيمة دليل الفوارق بين الجنسين بين الصفر الذي يمثل المساواة بين الرجل والمرأة والواحد الذي يمثل عدم المساواة التامة بين الرجل والمرأة، في جميع الأبعاد موضع القياس، ويرتكز حساب دليل الفوارق بين الجنسين على مقياس اقترحه Seth 2009 لعدم المساواة يأخذ في الحسبان الترابط بين الأبعاد.

ويرتكز الدليل على المتوسط العام لمتوسطات عامة تحسب على كالاتي:

- يحسب المتوسط الهندسي لمختلف الأبعاد.
- تحسب المتوسطات للمرأة والرجل على حدة
- تجمع متوسطات الرجل ومتوسطات المرأة باستخدام متوسط واحد للجنسين.

ويتم حساب دليل الفوارق بين الجنسين على ٥ مراحل هي:

(١-٢-٢): المرحلة الأولى: معالجة قيمة الصفر والقيم المفترضة:

لا بد من تحديد قيمة دنيا لكل مؤشر من مؤشرات العناصر لأن المتوسط الهندسي لا يقبل القيمة صفر، ولذلك حددت القيمة الدنيا بنسبة ١,٠٪ لمعدل خصوبة المراهقات، وحصّة النساء في البرلمان، ومعدل التحصيل العلمي الثانوي والعالي، ومعدل مشاركة المرأة في سوق العمل.

يحسب معدل وفيات الأمهات على أساس:

- حد أدنى هو ١٠ وفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية، وذلك لأن البلدان التي يتراوح فيها هذا المعدل بين (١ - ١٠) لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية متشابهة مبدئياً من حيث مستوى الأداء.
- حد أقصى ١٠٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية، وذلك لأن البلدان التي يكون فيها معدل الوفيات ≤ 1000 لا تختلف كثيراً من حيث القدرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحسين صحة الأمهات.

(٢-٢-٢): المرحلة الثانية: تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للمرأة والرجل على حدة، باستخدام المتوسطات الهندسية:

بهدف حساب الترابط بين الأبعاد، يتم تجميع البيانات في مختلف الأبعاد لكل من الرجل والمرأة على حدة باستخدام متوسط هندسي، في حالة النساء والفتيات، تكون معادلة التجميع.

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{1}{MMR} \cdot \frac{1}{AFR}\right)^{1/2} \cdot (PR_F \cdot SE_F)^{1/2} \cdot LFPR_F}$$

ومنذ اعداد دليل التنمية البشرية عام ٢٠١١م تم ادخال تعديل على القانون

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{MMR} \cdot \frac{1}{ABR}\right)^{1/2} \cdot (PR_F \cdot SE_F)^{1/2} \cdot LFPR_F}$$

حيث يتم حساب معدل وفيات الأمهات عند ١,٠ لمعادلة حساب النساء، بحيث تعكس اقتطاع المعدل الأدنى عند ١٠ وفيات، وفي حالة الرجال تكون معادلة التجميع

$$G_M = \sqrt[3]{1 \cdot (PR_M \cdot SE_M)^{1/2} \cdot LFPR_M}$$

حيث:

(MMR): معدل وفيات الأمهات

ABR : معدل مواليد المراهقات

PR: حصّة المقاعد البرلمانية التي يشغلها كل من الجنسين.

SE: السكان الذين حصلوا على الأقل على التعليم الثانوي

LFPR : معدل المشاركة في القوى العاملة

(٢-٢-٣): المرحلة الثالثة: تجميع البيانات باستخدام متوسط واحد للجنسين:

يتم تجميع مؤشرات الإناث والذكور بواسطة الوسط التوافقي لإنشاء مؤشر الجنس الموزع بالتساوي بين الجنسين.

$$HARM(G_F, G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1} + (G_M)^{-1}}{2} \right]^{-1}$$

فاستخدام الوسط التوافقي، من خلال المتوسطات الهندسية داخل المجموعة، يعكس عدم المساواة بين النساء والرجال، أي أنه يراعي عدم المساواة المتداخلة في الأبعاد، مع الترابط بين الأبعاد المختلفة. (٤-٢-٢): المرحلة الرابعة: حساب المتوسط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر:

يتم الحصول على المعيار المرجعي لحساب عدم المساواة من خلال تجميع مؤشرات الإناث والذكور باستخدام أوزان متساوية (وبالتالي التعامل مع الجنسين بالتساوي) ثم تجميع المؤشرات في مختلف الأبعاد:

$$G_{F,M} = \sqrt[3]{\overline{Health} \cdot \overline{Empowerment} \cdot \overline{LFPR}}$$

حيث

$$\overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{1}{MMR} \cdot \frac{1}{AFR}} + 1 \right) / 2$$

ومنذ تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١١م تم تعديل القانون كالتالي:

$$\overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{10}{MMR} \cdot \frac{1}{ABR}} + 1 \right) / 2$$

$$\overline{Empowerment} = \left(\sqrt{PR_F \cdot SE_F} + \sqrt{PR_M \cdot SE_M} \right) / 2$$

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPR_F + LFPR_M}{2}$$

لا ينبغي تفسير الصحة على أنها متوسط مؤشرات الإناث والذكور المقابلة بل بالأحرى نصف المسافة من القواعد الموضوعية لمؤشرات الصحة الإيجابية - عدد أقل من وفيات الأمهات، وانخفاض حالات حمل المراهقات

(٥-٢-٢): المرحلة الخامسة: حساب دليل الفوارق بين:

يحسب دليل الفوارق بين الجنسين بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين والمعيار المرجعي

$$GII = 1 - \frac{HARM(G_F, G_M)}{G_{F, M}}$$

وهو يتراوح بين الصفر (المساواة التامة بين الأبعاد) و ١ (عدم المساواة التامة بين الأبعاد) ويمكن تطبيق ما سبق على دولة البرازيل كمثال تطبيقي لطريقة الحساب ، ومثال لذلك دولة افغانستان عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ م، حيث بيانتها كآلاتي:

سوق العمل	التمكين		الصحة الإنجابية		
	معدل المشاركة في سوق العمل	نسبة السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي	التمثيل في المجلس النيابي	معدل خصوبة المراهقات لكل ١٠٠٠ امرأة من سن (١٥-١٩)	
١٤,٨	٦,٤	٢٧,٢	٨٢,٥	٦٣٨	إناث
٦٦,٥	١٤,٩	٧٢,٨	لا ينطبق	لا ينطبق	ذكور
$= (0.148 + 0.665) / 2 = 0.4065$	$\frac{\sqrt{0.272 \cdot 0.064} + \sqrt{0.728 \cdot 0.149}}{2} = 0.2306$	$\frac{\sqrt{\left(\frac{10}{638}\right) \cdot \left(\frac{1}{82.6}\right)} + 1}{2} = 0.5069$			المتوسط الحسابي (إناث + ذكور) / ٢
$G_{F, M} : \sqrt[3]{0.5069 \cdot 0.2306 \cdot 0.4065} = 0.3622$					المتوسط الهندسي (للمتوسط الحسابي لأبعاد الذكور + الإناث)
$G_F : \sqrt[3]{\sqrt{\frac{10}{638} \cdot \frac{1}{82.6}} \cdot \sqrt{0.272 \cdot 0.064} \cdot 0.148} = 0.0646$					المتوسط الهندسي لقيم الأدلة الثلاثة للنساء =
$G_M : \sqrt[3]{1 \cdot \sqrt{0.728 \cdot 0.149} \cdot 0.665} = 0.6028$					المتوسط الهندسي لقيم الأدلة الثلاثة للرجال =
$HARM(G_F, G_M) : \left[\frac{1}{2} \left(\frac{1}{0.0646} + \frac{1}{0.6028} \right) \right]^{-1} = 0.1167$					المتوسط التوافقي للاوساط الهندسية للنساء والرجال
$GII : 1 - (0.1167 / 0.3622) = 0.678$					دليل الفوارق بين الجنسين =

الفصل الثالث

الدراسة القياسية

نظرا لأن البحث يدرس أثر العولمة على الفوارق بين الجنسين لذلك تكون العولمة متغير مستقل والفوارق بين الجنسين متغير تابع ، وقد تم الاعتماد على إحصاءات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في دليل دليل الفوارق بين الجنسين GII، وإحصاءات المعهد الاقتصادي السويسري KOF، في مؤشر العولمة KOF ، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) وذلك لأن أول إحصائية عن دليل الفوارق بين الجنسين عام ١٩٩٠، ويمكن تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة كما يلي:

المتغير	الترميز	نوع المتغير
1-	دليل الفوارق بين الجنسين (في العالم)	GII_W تابع
2-	مؤشر العولمة (في العالم)	KOF_W_0 مستقل
3-	الأزمة المالية العالمية	D1 مستقل
4-	كوفيد ١٩	D2 مستقل

١- الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات

من الشكل رقم (١) يلاحظ من أن دليل الفوارق بين الجنسين GII_W على مستوى العالم يتجه للانخفاض التدريجي من ٥٦١,٠ عام ١٩٩٠م إلى ٤٦٥,٠ عام ٢٠٢٠م، ويلاحظ انخفاض ميل المنحنى خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١م مما يعكس أثر الأزمة المالية العالمية على دليل الفوارق بين الجنسين، وكذلك انخفاض ميل المنحنى خلال عام ٢٠١٩م ووصول الميل للصفر عام ٢٠٢٠م ليعكس أثر أزمة كوفيد ١٩ العالمية على الفوارق بين الجنسين، مع ملاحظة أن الأثر السيئ لأزمة كوفيد العالمية أكثر حد على الفوارق بين الجنسين من الأزمة المالية العالمية.

من الشكل رقم (٢) يلاحظ أن مؤشر العولمة على مستوى العالم يتجه للارتفاع، من ٤٠,٤٣٦٪ عام ١٩٩٠م إلى ٦١,٠٥٨٤٣٪ عام ٢٠٢٠م ويلاحظ انخفاض الميل الموجب خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥م وتحول مما يعكس أثر الأزمة المالية العالمية على مؤشر العولمة وانخفاض المنحنى ليعكس ميل سالب خلال عامي ١٩١٩م و٢٠٢٠م، ليعكس أثر أزمة كوفيد ١٩ السيئ على العولمة، مع ملاحظة أن الأثر السيئ لأزمة كوفيد العالمية أكثر حد على العولمة من الأزمة المالية العالمية.

٢- علاقة الارتباط الخطي بين العولمة والفوارق بين الجنسين: من الجدول رقم (١) يتضح أن:

- توجد علاقة ارتباط عكسي قوي جوهري (-٠,٩٦٩) بين دليل الفوارق بين الجنسين (في العالم) (GII_W) و مؤشر العولمة (في العالم) (KOF_W_0) فيزيادة العولمة على مستوى العالم تقل الفوارق بين الجنسين.

٣- اختبار جذر الوحدة

حتى يمكن تحديد أي النماذج الاقتصادية يصلح في الدراسة، يجب أولاً تحديد درجة الاستقرار للمتغيرات الداخلة في الدراسة، من الجدول رقم (٢) يتضح أن: كل من المتغير التابع GII_W مستقر عند المستوى والمتغير المستقل KOF_W_0 مستقر عند الفرق الأول، وبالتالي فإنه يمكن استخدام نموذج Augmented ARDL

٤- تقدير نموذج Augmented ARDL دليل الفوارق بين الجنسين (في العالم) GII_W
ومؤشر العولمة (في العالم) KOF_W_0

(١-٤): نموذج Augmented ARDL : من جدول رقم (٣) لنموذج Augmented ARDL
يتضح أن:

Estimation Equation:

$$GII_W = C(1)*GII_W(-1) + C(2)*KOF_W_0 + C(3)*D1 + C(4)*D2 + C(5)$$

Substituted Coefficients:

$$GII_W = 0.873991473899*GII_W(-1) - 0.00104141800509*KOF_W_0 + 0.00214494137382*D1 + 0.00287871489217*D2 + 0.11906183332$$

Cointegrating Equation:

$$D(GII_W) = -0.126008526102*(GII_W(-1) - (-0.00826466*KOF_W_0 + 0.94487125))$$

ويلاحظ أن النموذج ككل معنوي وكل متغير تفسيري على حدة معنوي ، ويمكن قبول معنوية المتغير $D2$ بمستوى معنوية ٠,٠٦ ، ومعامل التحديد ٠,٩٩٨٦٨٢ وهو ما يعني أن ٩٩,٨٦٨٢٪ من التغيرات التي تحدث في الفوارق بين الجنسين على مستوى العالم ترجع إلى التغيرات في المتغيرات التفسيرية

(٢-٤): إجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج Augmented ARDL

(١-٢-٤): اختبار ثبات تباين البواقي: من الجدول رقم (٤) باستخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey نقبل فرض عدم وجود ثبات للتباين

(٢-٢-٤): اختبار الارتباط الذاتي: من الجدول رقم (٥) باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test نقبل فرض عدم وجود ارتباط ذاتي.

(٣-٢-٤): اختبار الفروق تتبع توزيع طبيعي HISTOGRAM-NORMALITY TEST: من الجدول رقم (٦) باستخدام اختبار Histogram-Normality Test نقبل فرض عدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

مما سبق يتضح أن النموذج اجتاز الاختبارات وفق النظرية الإحصائية

(٣-٤): اختبار فترات الإبطاء المثلى: من الشكل رقم (٣) فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات هي التي تعطي أقل قيمة لـ Akai (1,0) ARDL

(٤-٤) اختبار الحدود المعزز **Augmented ARDL Bound Test**: من الجدول رقم (٧): نظرا لأن قيمة $F\text{-statistic} = 16,72712$ وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية بمستوى معنوية ١٪، يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك، (أي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل)

(٤-٥): تحديد نوع التكامل المشترك: من الجدول رقم (٨): نظرا لأن القيمة المطلقة $T\text{-statistic} = 3,932518$ وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية المطلقة بمستوى معنوية ١٪، فيتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك، أي أن علاقة التكامل المشترك منطقية.

(٤-٦): اختبار هل علاقة التكامل المشترك المنطقية عادية أم متدهورة: من الشكل رقم (٤) يتضح أنه التكامل المشترك المنطقية عادية (غير متدهورة)

(٤-٧): اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج

(٤-٧-١): **CUSUM Test**: من خلال الشكل رقم (٥) نجد ان مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعامل النموذج (الخط الأزرق) تتوسط مسار الحدين (الخط الأحمر) الأعلى والأسفل ولم يخرج عن نطاق الحدين (الأعلى والأسفل) وبالتالي هذه تعتبر دلالة ان معالم النموذج مستقرة وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج، ويعني ذلك يوجد استقرار هيكلية لمعاملات النموذج

(٤-٧-٢): **CUSUM Of Squares TEST**: من خلال الشكل رقم (٦) نجد ان مسار المجموع التراكمي لمربعات البواقي للتقدير المتتالي لمعامل النموذج (الخط الأزرق) تتوسط مسار الحدين (الخط الأحمر) الأعلى والأسفل ولم يخرج عن نطاق الحدين (الأعلى والأسفل) وبالتالي هذه تعتبر دلالة ان معالم النموذج مستقرة وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج، ويعني ذلك يوجد استقرار هيكلية لمعاملات النموذج

(٤-٨): تقدير معاملات الأجل الطويل: من جدول رقم ٩ يمكن تحديد النموذج طويل الأجل

$$GII_W = 0.944871 - 0.008265 * KOF_W_0$$

الجزء المقطوع من محور الصادات جوهري بمستوى معنوية يقترب من الصفر، ومعامل انحدار KOF_W_0 جوهري بمستوى معنوية يقرب من الصفر، وبالتالي النموذج ككل معنوي وكل متغير تفسيري على حدة معنوي، ويتضح وجود علاقة طويلة الاجل للمتغير GII_W كمتغير تابع و KOF_W_0 كمتغير مستقل.

(٤-٩): تقدير معاملات الأجل القصر ومعلمة تصحيح الخطأ: من الجدول رقم (١٠) لنموذج تصحيح الخطأ يتضح أن معامل تصحيح الخطأ بين النموذج قصير الأجل والنموذج طويل الأجل هو $CointEq(-1)$ ويلاحظ أن قيمته (٠,١٢٦٠٠٩-) وهي قيمة سالبة وجوهريه بمستوى معنويه (يقرب من الصفر)، وهو ما يتفق مع النظرية الاحصائية، وهو ما يعني أن التوازن في المدى القصير يؤدي إلى التوازن في المدى الطويل، كما يحدد تقدير سرعة تكيف أي اختلالات في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل بين تلك المتغيرات، وتمثل سرعة تكيف الاختلالات $12,6009\%$ ، وهو ما يعني أنه يستغرق ما يقرب من (١/٠,١٢٦٠٠٩) أي ٨ سنوات تقريبا باتجاه قيمته التوازنية بعد حدوث أي صدمة في النظام (النموذج).

(١٠-٤): اختبار القدرة التنبؤية للنموذج: من خلال الجدول رقم (١١) باستخدام اختبار معامل عدم التساوي لثايل يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.001701) وهي قريبة من الصفر مما يشير الي المقدره العاليه للنموذج على التنبؤ.

(١٠-٤): اختبار النموذج وفق النظرية الاقتصادية:

(١٠-٤-١): النموذج طويل الأجل: الحد الثابت $C = ٠,٩٤٤٨٧١$ وهي قيمة موجبه تعني أنه في ظل عدم وجود عولمة على مستوى العالم فإن دليل الفوارق بين الجنسين يصل إلى $٠,٩٤٤٨٧١$ وهو ما يعني تدهور وزيادة الفوارق بين الجنسين، ومعامل انحدار $KOF_W_0 = -٠,٠٠٨٢٦٥$ وهو قيمة سالبة وتعني أنه بزيادة مؤشر العولمة بمقدار وحدة واحدة ١% يؤدي إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين بمقدار $-٠,٠٠٨٢٦٥$ يتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، والواقع التطبيقي

(١٠-٤-٢): نموذج الأجل القصير: أدت الازمة المالية العالمية إلى زيادة دليل الفوارق بين الجنسين بمقدار $٠,٠٠٢١٤٥$ ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، وأدى انتشار فيروس كورونا (كوفيد ١٩) إلى زيادة دليل الفوارق بين الجنسين بمقدار $٠,٠٠٢٨٧٩$ وبذلك تأثيره أكثر حدة من الأزمة المالية العالمية، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي يمكن القول أن جميع ما سبق من نماذج مقدره لا تخالف متطلبات النظرية الاقتصادية ولا تخالف معايير الاقتصاد التطبيقي المشاهد عن الواقع العملي.

النتائج والتوصيات

١- النتائج:

- تساهم العولمة في تحقيق أهداف مؤتمرات المرأة العالمية في تخفيض الفوارق بين الجنسين على مستوى دول العالم
- معامل العولمة الاقتصادية أكبر من معامل العولمة الاجتماعية في الدول النامية (ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة)، عكس الدول المتقدمة (ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا)، وهو ما يعكس مدى مقاومة العادات والتقاليد في الدول النامية لتأثير العولمة على الفوارق بين الجنسين وهو ما يؤكد نتائج التحليل النظري.
- للعولمة آثار إيجابية وسلبية على الفوارق بين الجنسين على مستوى دول العالم ولكن المحصلة النهائية لتأثير العولمة على العوامل التي يمكن قياسها إيجابيا حيث تؤدي العولمة إلى تخفيض الفوارق بين الجنسين وفقا للنتائج القياسية.
- جاءت نتائج الدراسة القياسية متفقة مع التحليل النظري لأثر العولمة على الفوارق بين الجنسين حيث أثبتت الدراسة أن:
- توجد علاقة ارتباط خطي عكسي قوية جدا جوهرية (-٠,٩٦٩) بمعامل ارتباط بيرسون بين دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشر العولمة على مستوى العالم
- النموذج المناسب لدراسة أثر لعولمة على الفوارق بين الجنسين هو (نموذج Augmented ARDL) وقد اجتاز النموذج جميع الاختبارات الإحصائية والاختبارات وفق النظرية الاقتصادية.
- توجد علاقة تكامل مشترك منطقية عادية (غير متدهورة)، مما يعني وجود علاقة توازنية بين المدى القصير وال المدى الطويل، كما يوجد استقرار هيكل لمعاملات النموذج

-
- يشير نموذج تصحيح الخطأ أن حدوث أي صدمة سوف تتلاشى خلال ٨ سنوات، بسرعة تكيف للاختلالات ١٢,٦٠٠٩٪ تجاه القيمة التوازنية
 - نموذج تصحيح الخطأ: $D(GII_W) = 0.002145 D1 + 0.002879 D2 - 0.126009$
CointEq(-1)
 - يشير نموذج الأجل القصير إلى أن أدت الازمة المالية العالمية إلى زيادة دليل الفوارق بين الجنسين بمقدار ٠,٠٠٢١٤٥، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، وأدى انتشار فيروس كورونا (كوفيد ١٩) إلى زيادة دليل الفوارق بين الجنسين بمقدار ٠,٠٠٢٨٧٩ وبذلك تأثيره أكثر حدة من الأزمة المالية العالمية، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية.
 - كم أن هناك قدرة تنبؤية عالية للنموذج
 - تقدير النموذج في الأجل الطويل: $GII_W = 0.944871 - 0.008265 * KOF_W_0$
- ٢- التوصيات:
- ضرورة اجراء دراسة مقارنة لأثر العولمة على الفوارق بين الجنسين في الدول فقير الدخل والدول متوسطة الدخل والدول مرتفعة الدخل
 - ضرورة اجراء دراسة مقارنة لأثر العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية والعولمة السياسية على الفوارق بين الجنسين

- 1 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. (٢٠٠٩م). التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة: ورشة عمل في "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية". دمشق: جامعة الدول العربية، ٦-٨ يوليو.
- 2 - الأمم المتحدة (١٩٨٥م). وثيقة المؤتمر العالمي الثالث للمرأة (نيروبي). نيويورك: الأمم المتحدة.
- 3 - الأمم المتحدة. (١٩٤٠م). وثيقة المؤتمر العالمي المعني بالسكان (مكسيكو). نيويورك: الأمم المتحدة.
- 4 - الأمم المتحدة. (١٩٩٥). تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ببيكين. نيويورك: الأمم المتحدة. رقم المبيع 913/4-15/96.IV..
- 5 - الأمم المتحدة. (٢٠٠٢م). إعلان ومنهاج عمل بيجين، مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد خمس سنوات. نيويورك: الأمم المتحدة، نيويورك.
- 6 - الأمم المتحدة. (٢٠٠٩م). إشارة تقرير الأمم المتحدة إلى أن الأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء تعرضان المكاسب تعرضان المكاسب التي تحققت مؤخرا في القضاء على الجوع والفقر للخطر. نيويورك: الأمم المتحدة، رقم الوثيقة DPI/ 2539B. يوليو.
- 7 - الأمم المتحدة. (١٩٨٠م). وثيقة المؤتمر العالمي للمرأة (كوبنهاجن). نيويورك: الأمم المتحدة.
- 8 - البيلاوي، حازم (١٩٩٩). نحن والغرب عصر المواجهة أم التلاقي؟. القاهرة: دار الشروق.
- 9 - البيلاوي، حازم. (٢٠٠٠). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون. العدد ٢٥٧. مايو
- 10 - النقي، سمير. (٢٠٠٣). قراءات في التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية. دراسات استراتيجية. دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد ٨.
- 11 - الجابري، محمد عابد. (١٩٩٧). قضايا في الفكر المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 12 - الحمش، منير. (٢٠٠٦). الاقتصاد السياسي: الفساد - الإصلاح - التنمية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- 13 - الخزرجي، ثامر كامل والمشهداني، ياسر. (٢٠٠٤). العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- 14 - الخضير، محسن أحمد. (٢٠٠١). العولمة الاجتياحية. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- 15 - الدجاني، أحمد صدقي. (٢٠٠١). العالم الذي نريد تحوّل من عولمة إلى عالمية، سلسلة الدورات. الدورة الخريفية لسنة ٢٠٠١م، ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٠١م. الرباط: أكاديمية المملكة المغربية.
- 16 - السامرائي، محمد أحمد. (٢٠٠١). العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة عالم الفكر السياسي. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العددان الثالث عشر والرابع عشر.
- 17 - الشيباني، جمال نصر الطيب. (٢٠٠٠). العولمة مفهومها وأسبابها وأثارها على التجارة الخارجية للدول العربية. مؤتمر العولمة وأبعادها الاقتصادية. الأردن: جامعة الزرقاء. ٨-١٠ أغسطس
- 18 - العبد الكريم، فؤاد عبد الكريم عبد العزيز. (٢٠٠٣م). قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام. رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المملكة العربية السعودية، الرياض.
- 19 - العظم، صادق جلال وحسن حنفي. (١٩٩٩). ما العولمة؟. دمشق: دار الفكر.
- 20 - العلي، سليمان بن علي. (١٩٩٦). تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية. الطبعة الأولى. الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة أمان.
- 21 - العمر، ناصر بن سلمان. (٢٠٠٣م). رسالة المسلم في حقبة العولمة. قطر: مركز الدراسات الإسلامية بقطر.

- 22 - القاضي، باسل عبد المحسن. (٢٠٠٧). تداول المعلومات عبر الانترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة. الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 23 - القاطرجي، نهى. (٢٠٠٨). قراءة إسلامية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. مؤتمر أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات والإعلانات الدولية. جامعة طنطا. ٧-٩ أكتوبر.
- 24 - الكفري، مصطفى محمد العبد الله. (٩٨/١٩٩٩). عولمة الاقتصاد والاقتصاديات، مجلة الفكر السياسي. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد الرابع والخامس.
- 25 - المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح". (٢٠٠٦م). مسرد مفاهيم النوع الاجتماعي. فلسطين: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح".
- 26 - المبروك، محمد إبراهيم وآخرون. (١٩٩٩). الإسلام والعولمة. القاهرة: الدار القومية العربية
- 27 - المدني، توفيق. (٢٠٠٣). التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- 28 - المرسي، كمال الدين عبد الغني. (١٩٩٩). العلمانية والعولمة والأزهر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 29 - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٠٠). التحولات العالمية ومستقبل الوطني العربي في القرن الحادي والعشرين. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- 30 - المشريقي، احمد العربي. (٢٠٠٣). حقيقة العولمة. دمشق: دار قتيبية
- 31 - المنياوي، عائشة. (١٩٩٨). سلوك المستهلك: المفاهيم والاستراتيجيات. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- 32 - المهدي، عادل. (٢٠٠٢/٢٠٠٣). العلاقات النقدية الدولية. القاهرة: جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
- 33 - النجار، سعيد. (١٩٩١). الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات. القاهرة: دار الشروق.
- 34 - النجار، محمد حسين. (٢٠٠٥م). الدليل الثاني للجمعيات الأهلية: دليل الجهات المانحة. القاهرة، المجموعة المتحدة.
- 35 - النشار، مصطفى النشار. (١٩٩٩). ضد العولمة. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 36 - إسماعيل، عبد سعيد عبد. (٢٠٠١). العولمة والعالم الإسلامي: أرقام وحقائق. الطبعة الأولى. جدة: دار الاندلس الخضراء.
- 37 - أبو زعرور، محمد سعيد. (١٩٩٨). العولمة. عمان: دار البيارق، الطبعة الأولى.
- 38 - أبو شهاب، أحمد إبراهيم. (٢٠٠٣). دور ديوان المحاسبة في الرقابة على إدارة الموارد المالية للدولة في ظل العولمة، مسابقة البحوث الرابعة لديوان المحاسبة. الكويت.
- 39 - أبو صقر، كامل. (٢٠٠٠). العولمة التجارية والإدارية والقانونية رؤية إسلامية جديدة. الجزء الأول. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- 40 - أبو صقر، كامل. (٢٠٠٠). العولمة التجارية والإدارية والقانونية رؤية إسلامية جديدة. بيروت: دار ومكتبة الهلال، الجزء الأول.
- 41 - أبو عزاد، صالح بن علي (٢٠٠٤م). (النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية وتحديات العولمة. ندوة العولمة وأولويات التربية. جامعة الملك سعود. الرياض.
- 42 - أفندي، عطية حسين. (٢٠٠٧م). تنمية موارد المنظمات غير الحكومية. القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي. مايو.
- 43 - أمين، جلال. (١٩٩٩). العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة لأوروغواي ١٧٩٨-١٩٩٨. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. سبتمبر.
- 44 - أنا سيغال. (١٩٩٩)، العقوبات الاقتصادية: القيود القانونية والسياسية. المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٨٣٦. ١٢/٣١

- 45 - بخاري ، محمد حميد . (٢٠٠٨م). دليل مقارنة النوع أو التنمية: مشروع مشاركة الساكنة في إصلاح التعليم الابتدائي بجهة سوس ماسة درعة من ٠٧ إلى ١٠ يناير ٢٠٠٨. المغرب، درعة: مؤسسة الشرق الأدنى.
- 46 - بيسيوني، محمود شريف وآخرون. (١٩٨٩م). حقوق الإنسان. الطبعة الأولى. بيروت: دار العلم للملايين.
- 47 - بكار، عبد الكريم. (٢٠٠١). العولمة. عمان: دار الإعلام.
- 48 - بلوز، نايف. (١٩٩٩). حول العولمة، مجلة النهج. سوريا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد الثامن عشر.
- 49 - بلوناس، عبدالله بلوناسز (٢٠٠٨). عولمة الاقتصاد: الفرص والتحديات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. دمشق: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول، المجلد الأول.
- 50 - ببيار، شيريل. (١٩٩٤). البنك الدولي. ترجمة : أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: سينا للنشر.
- 51 - حاتم، سامي عفيفي. (٢٠٠٥). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥.
- 52 - حمد النيل، عبد المنعم محمد الطيب. (٢٠٠٤). العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف: نظرة شمولية. الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية. جامعة الشلف، ١٤-١٥ ديسمبر
- 53 - حمودة، عطية خليل عطية . (٢٠٠٨). مستوى وعي طلبة كلية العلوم التربوية بظاهرة العولمة. مجلة البصائر . عمان: جامعة البترا ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، مارس .
- 54 - حنفي، حسن . (١٩٩٩/٩٨). الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية. مجلة الفكر السياسي. دمشق : اتحاد الكتاب العرب، العددان الرابع والخامس.
- 55 - راضي، عبد المنعم . (٢٠٠١). مبادئ الاقتصاد : تحليل كلي وجزئي. القاهرة: مكتبة عين شمس
- 56 - رضا، محمد جواد . (١٩٩٧). الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرين. مجلة المنتدى. الأردن : منتدى الفكر العربي، العدد ١٤٦ .
- 57 - روسنا، جيمس. (١٩٩٧). ديناميكية العولمة : نحو صياغة علمية. قراءات استراتيجية : مركز الدراسات الاستراتيجية. القاهرة : مؤسسة الأهرام.
- 58 - زريقات، فايز شراري. (٢٠٠٩). اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني، الأعيان والنواب، نحو تأثيرات العولمة على وظائف الدولة. مجلة المنارة. الأردن : جامعة آل البيت، المجلد ١٥، العدد ١.
- 59 - زكي، رمزي . (١٩٩٣). تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على طبيعة الدول في العالم الثالث. القاهرة: الفكر الاستراتيجي العربي، يناير ١٩٩٣ .
- 60 - زكي، رمزي . (١٩٩٣). تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على طبيعة الدول في العالم الثالث. القاهرة: الفكر الاستراتيجي العربي، يناير.
- 61 - زكي، رمزي. (١٩٩٣). الليبرالية المستنبدة. القاهرة: سينا للنشر.
- 62 - سودوفيسكي، ميشيل تشو. (٢٠٠٠). عولمة الفقر. ترجمة :محمد مستجير مصطفى. القاهرة: سطور للنشر
- 63 - صقر، تركي . (١٩٩٨). الإعلام العربي وتحديات العولمة. دمشق: وزارة الثقافة.
- 64 - صقر، عمر. (٢٠٠١). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. الإسكندرية : الدار الجامعية.
- 65 - عبد الحميد، عبد المطلب . (٢٠٠٢). العولمة و اقتصاديات البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة و النشر.
- 66 - عبد الرحمن، عواطف . (١٩٩٩م). الإعلام العربي وقضايا العولمة. الطبعة الأولى. مصر، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- 67 - عبد اللطيف، رشاد احمد. (٢٠٠٠م). إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية . الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

- 68 - عبدالرحمن، أحمد. (١٩٩٨). العولمة: مظاهرها ومسبباتها. مجلة العلوم الاجتماعية. الكويت: مجلس البحث العلمي، المجلد ٢٦.
- 69 - عبدالصبور، محمد. (١٩٩٥). الاقتصاد والمجتمع. القاهرة: بدون ناشر.
- 70 - عبدالله، عبد الخالق. (١٩٩٩). العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. مجلة عالم الفكر. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، العدد ٢٧.
- 71 - عبيد، نايف علي. (٢٠٠١). العولمة مشاهد وتساؤلات. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 72 - عرسان، علي عقلة . (٩٨/١٩٩٩). العولمة والثقافة. مجلة الفكر السياسي. دمشق : اتحاد الكتاب العرب، العددان الرابع والخامس.
- 73 - عطايا، غالب أحمد. (٢٠٠٢). العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس ، الفجيرة. ٢٩-٣٠/٤ .
- 74 - علي، عبد المنعم السيد. (٢٠٠٣). العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحقاً والتكامل الاقتصادي العربي والمستقبل العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. العدد ٢٩٠
- 75 - علي، نبيل. (٢٠٠١). الثقافة العربية وعصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، ع ٢٦٥، الكويت .
- 76 - عمارة، محمد. (٢٠٠١). مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية. القاهرة: دار نهضة مصر .
- 77 - غازي، فيصل. (١٩٩٤). الدول النامية في المنظور الدولي. مجلة افاق ثقافية. السنة ١٩، بغداد : دار الشؤون الثقافية. العدد الأول.
- 78 - غريب ، روز . (١٩٨٨م). أضواء على الحركة النسائية المعاصرة. طبعة أولى . بيروت: معهد الدراسات النسائية في العالم العربي
- 79 - غليون ، برهان و أمين ، سمير. (١٩٩٠). ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دمشق: دار الفكر .
- 80 - قابل، محمد صفوت. (٢٠٠٣/٢٠٠٤). الدول النامية و العولمة. القاهرة: الدار الجامعية.
- 81 - قرشي، فريد. (١٩٩٧م). تنمية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الاهلية العربية . المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية. القاهرة : المنظمات الأهلية العربية، ١٧- / ١٩٥
- 82 - كراون، كارين و بارامو، كارولينا سانثيز . (٢٠٢٠). أثر فيروس كورونا أكبر على المرأة. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن، البنك الدولي، ٢٤ يونيو.
- 83 - كراون، كارين و بارامو، كارولينا سانثيز . (٢٠٢١). فيروس كورونا يلقي بظلال مختلفة على حياة الرجال والنساء. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن، البنك الدولي، ٢٠ أبريل
- 84 - كفالجيت، سنغ. (٢٠٠١). عولمة المال. ترجمة: رياض حسن. لبنان: دار الفارابي
- 85 - كنعان، طاهر. (١٩٩٦). الأثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي .
- 86 - م إيفانز، سارة. (١٩٩٢م). الحرية ونضال المرأة الأمريكية. ، ترجمة أميرة فهمي. الطبعة الأولى . القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- 87 - محافظه، سامح . (٢٠١٠). أثر العولمة والمعلوماتية في الأنظمة التربوية العربية. لبنان : مؤسسة الفكر العربي.
- 88 - محمد، حمشاوي. (٢٠٠٦). الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
- 89 - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (١٩٩٦م). محاولة تعريف مصطلح Gender والتعريف بالمفاهيم التي تستخدمه. بدون ناشر.

- 90 - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (٢٠٠٤م). المرأة والتنمية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات. القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء.
- 91 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠١١). تقرير الاستثمار العالمي (عرض عام) ٢٠١١. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.
- 92 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٠٧). تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٧. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٧.
- 93 - نافع، إبراهيم . (٢٠٠٢). انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 94 - نزارى، صفية. (٢٠١١/٢٠١٠). الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر – تونس- المغرب. رسالة ماجستير بكلية الحقوق بجامعة لخضر بأنتة .
- 95 - نصيف، فاطمة عمر . (٢٠٠٦م). الأسرة المسلمة في زمن العولمة. الطبعة الأولى . السعودية: دار الأندلس الخضراء.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1 - Amuzegar, Jabangier . (1986). " The IMF under fire" . foreign policy , No 64, fall
- 2 - Antonopoulos, Rania. (2009). The Current Economic and Financial Crisis: A Gender Perspective. (New York: UN., Working paper No. 562. May 2009.
- 3 - Buvinic , Mayra. (2009). The gender perspectives of the Financial Crisis. Commission on the Status of Women Fifty third session . New York: UN., 2 – 13 Ma
- 4 - Globalization. International Studies Quarterly (2007) 51, 855–876
- 5 - Gygli, Savina and Others. (2019). The KOF Globalisation Index – revisited. Springer, The Review of International Organizations, 4:543– 574
- 6 - Halim, Daniel. (2020). What Factors Exacerbate and Mitigate the Risk of Gender-Based Violence During COVID-19? - Insights From a Phone Survey in Indonesia. USA: Washington, W.B, World Bank Document, December.
- 7 - International Monetary Fund (IMF). (1997). Globalization and growth prospects in Arab countries. Washington : International Monetary Fund, WP/97L125.
- 8 - Kruijt , Dirk. Netherlands and other. (1993). nformal economy and informal society: poverty and social change in Latin America. Development Cooperation Information Dept.
- 9 - Mittlman, James and Donad will. (1987). "The international monetary fund, state autonomy, and human rights". Africa today. 1st / 2nd Quarters,
- 10 - Mittlman, James and Donad will. (1987). "The international monetary fund, state autonomy, and human rights". Africa today. 1st / 2nd Quarters, Bardshow,
- 11 - Naveed, Tanveer Ahmed and Others . (2022). Globalization and Gender Disparities: A Social, Economic and Political Perspective for South Asian Countries. Journal of Contemporary Issues in Business and Government Vol. 28, No. 03, 2022 <https://cibgp.com/>
- 12 - Priest, Diana . (2005). "CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons". Washington Post. 2 November.
- 13 - Richards, David, and Gelleny, Ronald . (2007). Women's Status and Economic

-
- 14 - Roprtson, Ronald. (1992). *Globalization: Social Theory and Global Culture*. London, Newbury Park & Delhi.
 - 15 - Rosenau, The Dynamics of Globalization. (1996). *Toward an Operational formulation Security Dialogue*. Vol. 27. No.3
 - 16 - Sabarwal , Shwetlena, et al. (2009). *The Global Financial Crisis: Assessing Vulnerability for Women and Children*. Washington: World Bank. March.
 - 17 - Sabarwal, Shwetlena and Nistha Sinha. (2009). *PREM Gender and Development, Impact of Financial Crisis on Women and Families*. New York: World Bank. February.
 - 18 - Sajid, Saima. (2014). *Political Economy of Gender Equality: Case Study of Pakistan*. *International Journal of Gender and Women's Studies* June, Vol. 2, No. 2, pp. 309-340
 - 19 - Seguino ,Stephanie. (2009). *The Global Economic Crisis and its Gender Implications*. Commission on the Status of Women Fifty third session: *The Gender Perspectives of the Financial Crisis*. (New York: UN., 2 – 13 March .
 - 20 - UNDP. (2018). *UMAN DEVELOPMENT INDICES AND INDICATORS: 2018 STATISTICAL UPDATE*. . USA: New York, UNDP.
 - 21 - UNDP. (2022). *HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2021/2022*. USA: New York, UNDP
 - 22 - UNESCO. (2020). *UNESCO COVID-19 education response: How many students are at risk of not returning to school?*. France: Paris, UNESCO Advocacy paper30July
 - 23 - UNICEF.(2009). *THE STATE OF THE WORLD'S CHILDREN 2009*. New York: United Nations.
 - 24 - United Nation. (2023). *Conferences Women and gender equality*. USA: New York, UN
 - 25 - United Nations. (2009). *Recent gains in eradicating hunger and poverty endangered by economic and food crises*. New York: United Nations . July. Document No DPI/2539B,
 - 26 United Nations. (2009).*The Millennium Development Goals Report 2009*. New York: United Nations.
 - 27 Williams, Marc . (1994). *International Economic organization and the third world*. New York: Harvester wheat sheaf.
 - 28 World Trade Organization. (2011). *International Trade Statistics 2011*. Switzerland : World Trade Organization , International.
 - 29 york and Jie Haung. (1991). "Intensifying Global dependency : foreign debt structural adjustment and third world under development". *The Social Quarterly*. vol.32, No.3.
-

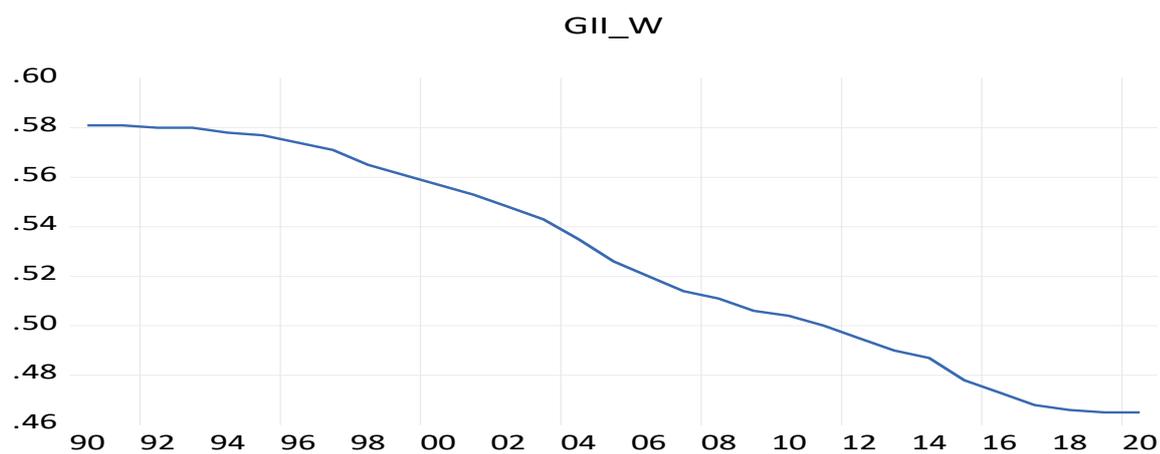
- مواقع ويب عربي
- 1 - الأحمّد، ناصر بن محمد . (٢٠١٣م). العولمة. ٨/١٤. Available at <http://alahmad.com/node/52041/print>. (Accessed on 10/12/2013)
 - 2 - الأمم المتحدة . (٢٠١٣م). القضايا العالمية : المرأة. Available at <http://www.un.org/ar/globalissues/women/index.shtml> (ACCesSed on 30/6/2013)
 - 3 - الأمم المتحدة. (٢٠٠٠م). دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرون: ماذا عن بيجين +٥. Available at http://www.un.org/arabic/ga/S_23/beijing5.htm / يونيو (Accessed on 7/12/2013)
 - 3 - الأمم المتحدة. (٢٠١٢م). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة Available at www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf (Accessed on 30/12/2012)
 - 4 - الأمم المتحدة. (٢٠١٤م). ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. نيويورك: الأمم المتحدة Available at <http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter14.shtml> (Accessed on ٢٠١٤/٢/٣)
 - 4 - الأمم المتحدة. (٢٠٠٩م). تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. نيويورك: الأمم المتحدة. ٢٥ سبتمبر. Available at <http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/2008highlevel/bkgd3.shtml> (on 28/4/2010 (Accessed
 - 20 أبريل Available at <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/gender/overview> (Accessed on ٢٠٢٣/٣/٢٠)
 - 5 - الجابي، ريم . (٢٠١٠م). النوع الاجتماعي (الجندر) والتنمية. مركز دراسات المرأة ٨/٢٨. Available at <http://www.musawasy.org> /ملفات/الجندر/النوع-الاجتماعي-الجندر- والتنمية. (Accessed on 10/12/2013) htm
 - 6 - السبيعي، قمرء . (٢٠١٤م). ماذا حدث في مؤتمر (بكين + ١٥)؟! Available at <http://www.saaaid.net/female/0188.htm> (Accessed on 9/12/2013)
 - 7 - السبيعي، قمرء . (٢٠١٠م). خطير : ماذا حدث في مؤتمر (بكين + ١٥)؟! . جريدة سبق الإلكترونية. ٤/٩. Available at <http://sabq.org/G40aCd>(Accessed on 9/12/2013)
 - 8 - العبدالكريم، فؤاد عبد الكريم عبد العزيز. (٢٠٠٨). العقد الأممي لقضايا المرأة في المؤتمرات الدولية. Available at <http://www.wdawah.com/contents/8694/print> (Accessed Available at ١١/١٨ on 9/12/2013)
 - 9 - العبدالكريم، فؤاد عبد الكريم عبد العزيز. (٢٠٠٥م). العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة. ١٢/١٢. Available at <http://www.eltwhed.com/vb/showthread.php>(Accessed Available at 10/12/2013)

- 10 - العبدالكريم، فؤاد عبد الكريم عبد العزيز. (٢٠١٠م). العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة. السعودية، الرياض: ملتقى الخطباء، ٤/١٠. Available at <http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.ContentID=3529> (Accessed on 9/12/2013)
- 11 - اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل. (٢٠١٢م). بكين +١٠.. مخاوف على الأسرة. Available at <http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=548> (Accessed on 9/12/2013)
- 12 - اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل. (٢٠١٣م). الاجتماع السابع والخمسين للجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة. ٤-١٥ مارس. Available at <http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1065> (Accessed on 10/12/2013)
- 13 - اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل. (٢٠١٣م). اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل تشارك في الاجتماع السابع والخمسين للجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة. ٤-١٥ مارس. Available at <http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1065> (Accessed on ٢٠١٣/١٢/١٠)
- 14 - اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل. (٢٠١٤م). المرأة في المواثيق الدولية نظرة تاريخية. Available at <http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=275> (Accessed on 9/1/2014)
- 15 - المنصور، كاسر نصر. (٢٠١٣م). التنمية البشرية والنوع الاجتماعي. Available at <http://www.ksau.info/vb/attachment.php?attachmentid=8001> (Accessed on 10/12/2013) 87
- 16 - ائتلاف السيدا. (٢٠١٣م). نص إتفاقيه إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو". Available at <http://www.egyptiancedawcoalition.org/resources/VEDAWpdfAR.aspx> (Accessed on 9/12/2013)
- 17 - إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام. (٢٠٠٩م). بيان صحفي. جينيف: الأمم المتحدة، وثيقة رقم DPI/ 2539B. Available at http://secint24.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/PR_Global_MDG09.pdf (Accessed on 27/4/2013)
- 18 - أبو عبد الله، حماد. (٢٠٠٧م). لمتابعة الأهمية لقضية المرأة: حقائق وأبعاد. ٩/١٥. Available at <http://www.manzilat.org/forum/lofiversion/index.php?t1724.html> (Accessed on ٢٠١٣/١٢/٩)
- 19 - أنا سيغال. (١٩٩٩). العقوبات الاقتصادية القبود القانونية والسياسية. مجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٨٣٦، ١٢/٣١. Available at <http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5r2agc.htm> (Accessed on 9/2/2012)
- 20 - حبيب، كمال. (٢٠٠٢م). عولمة المرأة. ٣/١٨. Available at <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article> (Accessed on 10/12/2013) 47
- 21 - خضر، أحمد إبراهيم. (٢٠١٣م). دعوة للنظر: حقيقة مفهوم الجندر. ٤/٣٠. Available at <http://www.alukah.net/Web/khedr/0/53827> (Accessed on 10/12/2013)

- 22 - زيدان، ليث. (٢٠٠٧م). المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان . الحوار المتمدن. العدد: ١٩٥٢
Available at .٦/٢٠ .
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=100188> (Accessed on 10/12/2013)
- 23 - شبكة المشكاة الإسلامية. (٢٠٠٨م). الأسرة والعولمة ٧/٧ . Available at
<https://meshkat.net/node/23028> (Accessed on 9/12/2013)
- 24 - صفوت، خديجة . (٢٠١٣م). نساء الاستخبارات الأمريكية يحمين ظهر الحكومة at
<http://www.nileonline.net/articles/62-2010-09-26-10-24-56.html>
(Accessed on 10/12/2013) Available
- 25 - عامر، هند (٢٠١٣م). تقرير راصد لبعض المواقف الراضية لوثيقة "إلغاء و منع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات" في العالم العربي. ٤/٢٥ . Available at
(Accessed on 10/12/2013) <http://www.almoslim.net/node/182446>
- 26 - قسم العلاقات الإسلامية. (٢٠١٣/٢٠١٢). مذكرة مساق الفكر الإسلامي. الإمارات: جامعة الإمارات، كلية القانون، قسم الدراسات الإسلامية Available at
http://dc612.4s.io/doc/1SfDjwKY/preview.html#_RefHeading_8641_769
on 10/12/2013 263844(Accessed
- 27 - كراون، كارين وبارامو، كارولينا سانتشيز. (٢٠٢٢). أثر فيروس كورونا أكبر على المرأة وعلينا أن نراعي ذلك. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن، البنك الدولي، ٢٠ أبريل. Available at
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/gender/overview#1> (Accessed on ٢٠٢٣/٣/٢٠)
- 28 - محمد، كاميليا حلمي . (٢٠١٣م). الجلسة ٥٧) للجنة مركز المرأة.. استمرار لمحاولات هدم الأسرة. Available at
<http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1058> (Accessed on 10/12/2013)
- 29 - محمد، كاميليا حلمي . (٢٠١٤م). الجندر ... المنشأ - المدلول - الأثر. Available at
(Accessed on 1/1/2014) <http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=347>
- 30 - محمود، سيدة. (٢٠١٤م). المجتمعات العربية من بكين إلى بكين +١٥ . اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل. Available at
<http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=828> (Accessed on 9/12/2013)
- 31 - مؤسسة وفاء لحقوق المرأة. (٢٠١٣م). تقرير ائتلاف المنظمات الإسلامية .. وبكين +١٥ . ٤/٢٤ Available at
<http://www.wafa.com.sa/arabic/Subjects.aspx?ID=1284>
(Accessed on 9/12/2013)
- 32 - وكالة انباء شينخوا. (٢٠٠٥م). إعلان بكين + ١٠ . ٦/١ . Available at
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005-09/01/content_266821.htm
(Accessed on 9/12/2013)
- مواقع ويب أجنبية
- 1 - Camdessus ,Michel.(1995). The International Monetary Fund and the Challenges of Globalization. The Free University Amsterdam. November 28 Available at
<http://www.imf.org/external/np/sec/mds/1995/mds9520.htm> Accessed on 9/2/2012)
- KOF. (2022). KOF Index of Globalization. Available AT
<https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html> . (Accessed on 1/1/2023)

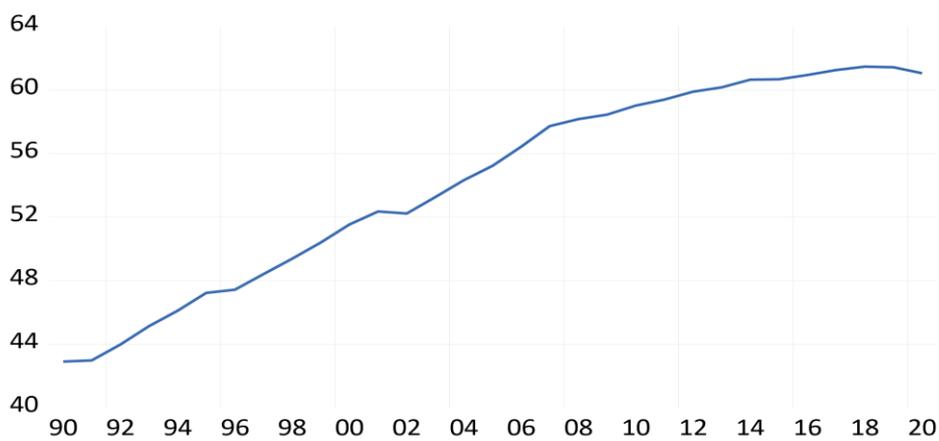
-
- 2 - IMF. (1999). (Survey, December 13). Available at <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/1999/121399.pdf> (Accessed on 2012/2/9)
 - 3 - IRIN. (2009). GLOBAL: Integrated health systems "boost the fight against HIV". 7 December. Available at <http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=1775> (Accessed on 28/4/2010)
 - 4 - IRIN. (2009). GLOBAL: Progress on pediatric HIV not enough. 30 November. Available at <http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=1782> (Accessed on 28/4/2010)
 - 5 - KOF. (2014). KOF Index of Globalization. Available AT <http://www.globalization-index.org/> (Accessed on 1/1/2014)
 - 6 - UN WOMEN. (2014). Information And Resources On Gender Equality And Empowerment Of Women. Available at <http://www.un.org/womenwatch/daw/csw> (Accessed on 9/12/2013)
 - 7 - UN. (2013). Report on the fifty-seventh session of the Commission on the Status of Women. Available at <http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/57sess.htm> (Accessed on 10/12/2013)
 - 8 - UNDP. (2009). The crisis and its consequences for women. 13/11. Available at <http://www.developmentandtransition.net/index.cfm?module=ActiveWeb&page=WebPage&DocumentID=728> (Accessed on 27/4/2010)
 - 9 - UNDP. (2013), The crisis and its consequences for women, 13/11. Available at <http://www.developmentandtransition.net/index.cfm?module=ActiveWeb&page=WebPage&DocumentID=728> (Accessed on 27/4/2013)
 - 10 - World Bank. (2013). poverty reduction goal for developing world will be met, but predicts serious long-term toll on development from crisis. Available at <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22553969~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html> (Accessed on 27/4/2013)
 - 11 - World Bank. (2013). Women In 33 Countries Highly Vulnerable To Financial Crisis Effects. Available at <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22092604~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html> (Accessed on 27/4/2013)

المرفقات: جميع المرفقات هي نتائج برنامج EViews بالاعتماد على بيانات UNDP وبيانات المعهد الاقتصادي السويسري KOF خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠).
أولاً: الأشكال



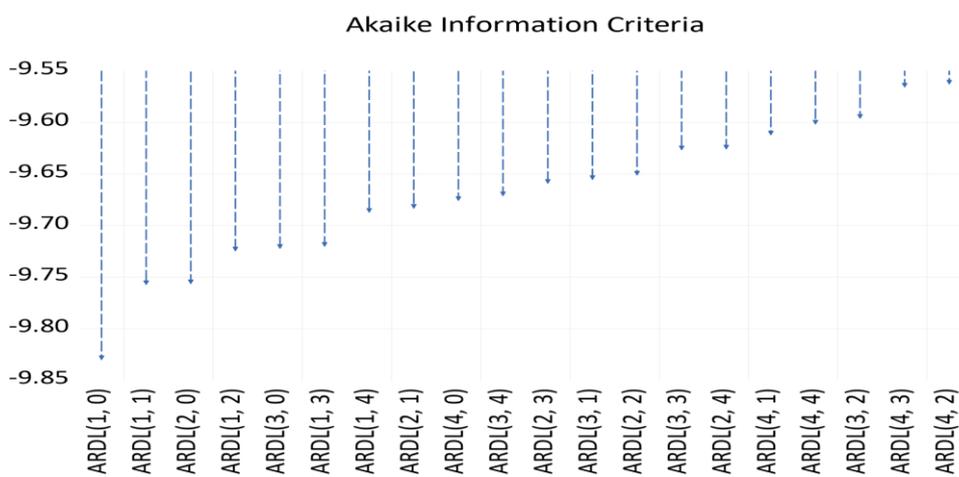
شكل رقم (١): الشكل البياني لدليل الفوارق بين الجنسين

شكل رقم (٢) : الشكل البياني لمؤشر العولمة
KOF_W_0



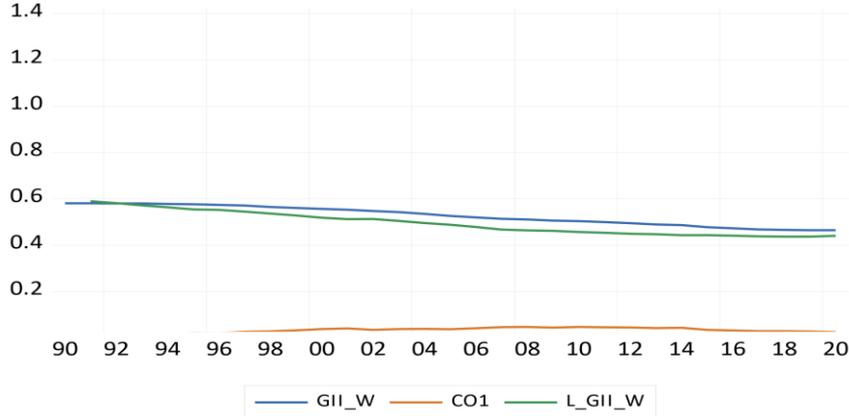
على مستوى العالم

شكل رقم (٣) : اختبار فترات الإبطاء المثلى

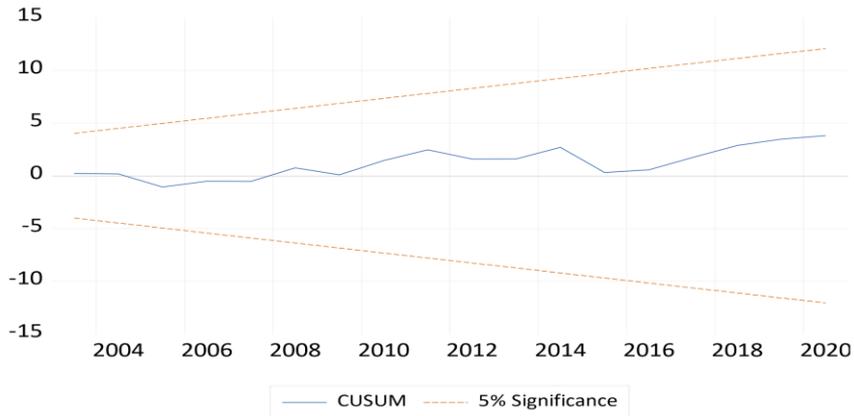


شكل رقم (4) : اختبار هل علاقة التكامل المشترك المنطقية عادية أم

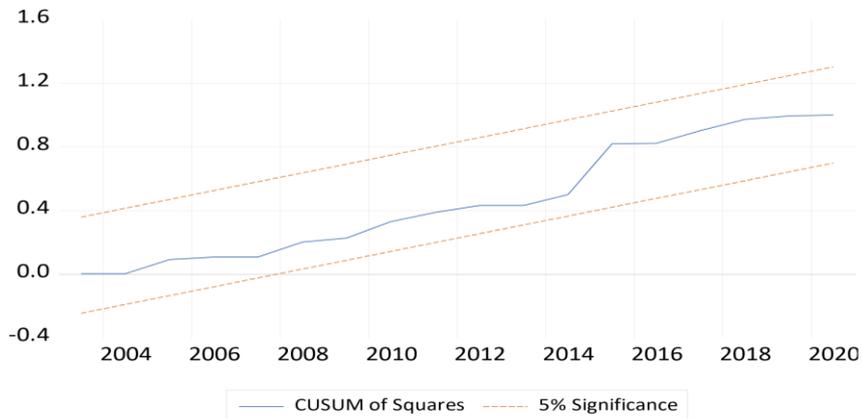
متدهورة



شكل رقم (٥) : اختبار الاستقرار الهيكلية لمعطيات النموذج CUSUM Test



شكل رقم (٦) : اختبار الاستقرار الهيكلية لمعطيات النموذج CUSUM OF Squares TEST



ثانياً : الجداول

جدول رقم (١): علاقة الارتباط الخطي لبيرسون

	GII_W
KOF_W_0	-.969**
Sig. (2-tailed)	.000

جدول رقم (2): ملخص اختبارات جذر الوحدة لاختبار Phillips-Perron واختبار KPSS

المتغيرات مستقرة عند					
القرار	KPSS	Phillips-Perron	الترميز	المتغير	
المستوى	المستوى	المستوى	GII_W	دليل الفوارق بين الجنسين (في العالم)	-1
الفرق الأول	الفرق الأول	الفرق الأول	KOF_W_0	مؤشر العولمة (في العالم)	-2

النموذج على مستوى العالم

جدول رقم (٣) : نموذج ARDL في العالم

Dependent Variable: GII_W
 Method: ARDL
 Date: 03/13/23 Time: 20:13
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): KOF_W_0
 Fixed regressors: D1 D2 C
 Number of models evaluated: 20
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GII_W(-1)	0.873991	0.032043	27.27583	0.0000
KOF_W_0	-0.001041	0.000211	-4.933377	0.0000
D1	0.002145	0.000839	2.556984	0.0170
D2	0.002879	0.001461	1.970141	0.0600
C	0.119062	0.028228	4.217910	0.0003
R-squared	0.998682	Mean dependent var		0.525700
Adjusted R-squared	0.998471	S.D. dependent var		0.041122
S.E. of regression	0.001608	Akaike info criterion		-9.876583
Sum squared resid	6.46E-05	Schwarz criterion		-9.643050
Log likelihood	153.1487	Hannan-Quinn criter.		-9.801874
F-statistic	4735.042	Durbin-Watson stat		2.173179
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

جدول رقم (٤): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ثبات تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.418634	Prob. F(4,25)	0.2568
Obs*R-squared	5.549751	Prob. Chi-Square(4)	0.2354
Scaled explained SS	3.711674	Prob. Chi-Square(4)	0.4464

جدول رقم (٥): اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial

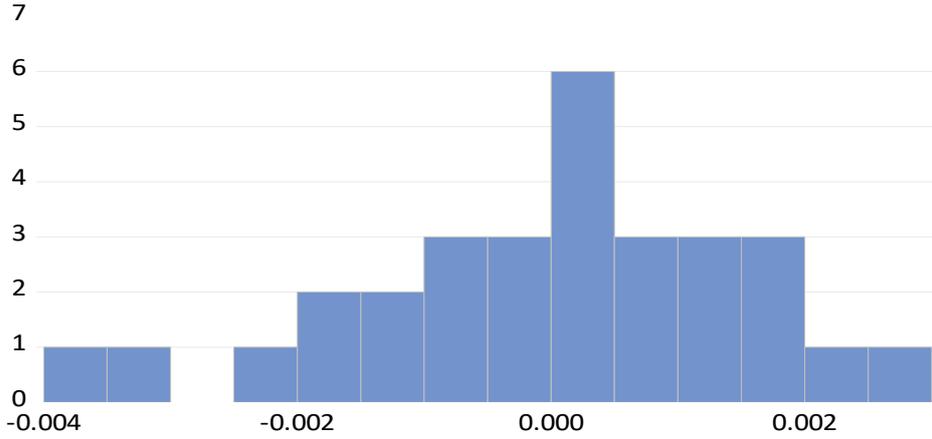
Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.132580	Prob. F(2,23)	0.8765
Obs*R-squared	0.341919	Prob. Chi-Square(2)	0.8429

جدول رقم (٦): اختبار الفروق تتبع توزيع طبيعي - HISTOGRAM

NORMALITY TEST



Series: Residuals	
Sample 1991 2020	
Observations 30	
Mean	3.10e-17
Median	4.08e-05
Maximum	0.002854
Minimum	-0.003501
Std. Dev.	0.001493
Skewness	-0.401579
Kurtosis	2.926144
Jarque-Bera	0.813148
Probability	0.665928

جدول رقم (٧): اختبار الحدود المعزز Overall F-Bounds Test

Overall F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	16.72712	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
		Finite Sample: n=30		
Actual Sample Size	30	10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

جدول رقم (٨): اختبار الحدود المعزز t-Bounds Test

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.932518	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

جدول رقم (٩): نموذج الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
KOF_W_0	-0.008265	0.000667	-12.39765	0.0000
C	0.944871	0.029805	31.70185	0.0000

EC = GII_W - (-0.0083*KOF_W_0 + 0.9449)

جدول رقم (١٠): نموذج تصحيح الخطأ ECM Regression

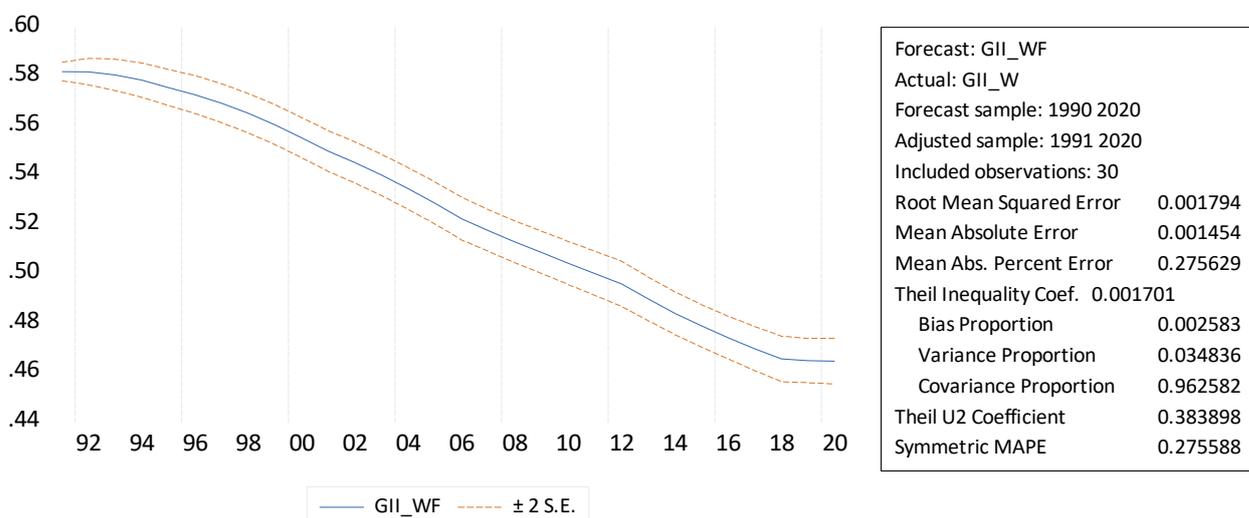
ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GII_W)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/13/23 Time: 21:59
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 30

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D1	0.002145	0.000780	2.748993	0.0109
D2	0.002879	0.001121	2.567370	0.0166
CointEq(-1)*	-0.126009	0.009144	-13.78067	0.0000
R-squared	0.631581	Mean dependent var	-0.003867	
Adjusted R-squared	0.604291	S.D. dependent var	0.002460	
S.E. of regression	0.001547	Akaike info criterion	-10.00992	
Sum squared resid	6.46E-05	Schwarz criterion	-9.869797	
Log likelihood	153.1487	Hannan-Quinn criter.	-9.965091	
Durbin-Watson stat	2.173179			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

جدول رقم (١١): اختبار القدرة التنبؤية للنموذج



The impact of global shocks on the relationship between globalization and gender differences in the world

Econometrics study using Augmented ARDL

Dr. Fayez Abdelhadi Mahmoud

Summary:

Globalization is represented by the dominance of the Western model, as a global model, through flowing traffic between different parts of the world, to a comprehensive set of economic, political and ideological processes, that transcend geographical, temporal and spatial barriers between countries, and increase its interaction in all directions of political, economic, cultural and military life, using information and communication technology, to constitute one of the important global phenomena since the last decades of the twentieth century, It occupied a wide debate between opponents and supporters, This prompted many researchers to study it in different fields of economic, political, social, educational, and so on, Which intertwine and interact to pour its positive and negative impact on the lives of people of different genders. The outcome of these results appears in the effect on the differences between the gender, this raises several questions, as follows:

What is the impact of globalization on gender differences?

What is the type and degree of that relationship?

What is the impact of global shocks, represented by the global financial crisis and the Covid-19 crisis, on the relationship between globalization and gender differences?

What is the best Econometrics model for estimating the relationship between globalization as an independent variable and gender differences as a dependent variable at the level of all countries of the world?